

مجلة بحوث الأعمال

<https://abs.journals.ekb.eg>

المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الثاني

المجلد: الثاني

يوليو ٢٠٢٥

أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح في ظل التنوع القطاعي: دراسة تطبيقية

أ.د/ محسن عبيد عبد الغفار عزام

أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة المنوفية الأسبق ووكيل الكلية
لخدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.م.د/ هناء عبد القادر الحبشي

أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة جامعة المنوفية

أ/ مرفت محمد أحمد الزق

باحثة ماجستير كلية التجارة - جامعة المنوفية

ملخص البحث

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية في ظل التنوع القطاعي وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية مكونة من (٣٤) شركة موزعة على خمس قطاعات مختلفة تتمثل في قطاع (موارد أساسية، رعاية صحية وأدوية، عقارات، أغذية ومشروبات وتبغ، مقاولات وإنشاءات هندسية) بإجمالي عدد مشاهدات (١٧٠) مشاهدة (٣٤ شركة * ٥ سنوات) خلال الفترة من ٢٠١٩ : ٢٠٢٣. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى المعممة لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وقد تم قياس المتغير التابع (جودة الأرباح) باستخدام تمهيد الدخل، وجودة الاستحقاق، وتم قياس المتغير المستقل (القيمة العادلة للأصول) بدلالة كل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم، في حين تمثلت المتغيرات الضابطة في حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، حجم مجلس الإدارة، معدل النمو، نوع مكتب المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد تأثير معنوي موجب (لا يوجد تأثير معنوي) للقيمة العادلة للأصول على تمهيد الدخل (جودة الاستحقاق) على التوالي، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات الدراسة لكل من القيمة العادلة للأصول، الربحية، حجم مجلس الإدارة، والعكس صحيح بالنسبة لباقي المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة للأصول، جودة الأرباح، تمهيد الدخل، جودة الاستحقاق.

Abstract:

This study aimed to examine the impact of the fair value of assets on accounting earnings quality under sectoral diversity. That was accomplished through empirical research on a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, comprising 34 companies distributed across five sectors: Basic Resources, Healthcare and Pharmaceuticals, Real Estate, Food and Beverages & Tobacco, and Construction & Engineering. The total sample consisted of 170 observations (34 companies * 5 years) from 2019 to 2023. The study employed multiple linear regression analysis using the generalized least squares method to test the impact of the independent variable on the dependent variable. The dependent variable (earnings quality) was measured by income smoothing and accrual quality, and the independent variable (fair value of assets) was represented by both the book value per share and earnings per share. The control variables included company size, financial leverage, profitability, board size, growth rate, and audit firm type. The study revealed several key findings, the most significant of which was a significant positive (insignificant) effect of the fair value of assets on income smoothing (accrual quality). Additionally, statistical differences were found across sectors regarding the fair value of assets, profitability, and board size, with the reverse being true for the other variables.

Key Words: Ownership Structure, Family Businesses, Quality of Financial Reporting

١ . مقدمة ومشكلة الدراسة

تعتبر محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية أحد القضايا المحاسبية الهامة في الآونة الأخيرة التي تعكس طبيعة السوق الحالي وبالتالي توفر معلومات ملائمة لمتخذ القرار مما يؤدي إلى الشفافية في القوائم المالية وبالتالي إمكانية قياس المخاطر. نظراً لأن أدوات الاستثمار والتحوط أصبحت ممارسات شائعة بشكل متزايد من قبل الشركات بالإضافة إلى التقلبات المتكررة في أسعار السوق للأدوات المالية يعزز الأهمية المتزايدة لمحاسبة القيمة العادلة (Fang et al., 2013). حيث أن المبالغ المحاسبية التي تعكس الوضع المالي الحالي للشركة بشكل أفضل والمستمدة من المعايير المستندة إلى المبادئ أو القياسات المحاسبية المطلوبة يمكن أن تزيد من جودة المحاسبة لأنها توفر معلومات للمستثمرين من أجل مساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار (Markou, 2013). ويهدف تطبيق معايير التقارير المالية إلى تجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية وذلك لزيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية من أجل زيادة جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي ارتفاع جودة التقارير المالية (على، ٢٠١٥).

تعد التقارير المالية وسيلة لتوفير معلومات مفيدة لمستخدميها من مستثمرين حاليين ومرتبين وأصحاب المصالح الأخرى لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وتعتبر الأرباح المحاسبية من البنود المهمة في القوائم المالية فهي توضح نتيجة النشاط من ربح او خسارة خلال الفترة المالية فضلاً عن أنها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية في الأسواق المالية. وقد لاقى جودة الأرباح اهتمام كبير من قبل الأسواق المالية، نظراً لاعتماد المستثمرين، وأصحاب المصالح الأخرى، والمحللين الماليين على أرقام الأرباح، للتنبؤ بالأرباح وتقييم أداء الأسهم. حيث أن الغرض من تحليل جودة الأرباح هو القدرة على التمييز بين الأرقام الناتجة عن التدفقات النقدية التشغيلية طبقاً للأساس النقدي والأرقام الناتجة عن المستحقات طبقاً لأساس الاستحقاق وكلما اقتربت صافي الأرباح التشغيلية من التدفقات النقدية التشغيلية كلما ارتفعت جودة الأرباح (عبيد، ٢٠١٧). وبما أن جودة الأرباح ترجع إلى قدرة الأرباح المفصح عنها على التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً مهماً في تقييم الوضع المالي للشركة، بالإضافة إلى أهميتها لمستخدمي القوائم المالية. وتتوقف جودة الأرباح المحاسبية وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية على مدى خلو الأرباح المحاسبية الواردة في القوائم المالية من التلاعب وممارسة إدارة الأرباح عليها (عبد الغفار، ٢٠١٩).

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود من الزمن كمبدأ أساسي للقياس المحاسبي، ويعد مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية فضلاً عن أنها بمثابة القواعد التي تحكم إعداد القوائم المالية، ولكن مع تجاهل مبدأ التكلفة التاريخية للتقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى عدم مصداقية القوائم المالية وصعوبة مقارنة القوائم المالية خلال فترات متتالية فضلاً عن عدم توافر معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بشأن المنشأة، لذلك بدأت المنظمات والهيئات المحاسبية المسؤولة عن تطوير المعايير المحاسبية على المستوى الدولي والمحلي في البحث عن بديل آخر للتغلب على القصور الناتج عن استخدام التكلفة التاريخية وهي محاسبة القيمة العادلة. وعليه زاد الاهتمام باستخدام القيمة العادلة كأداة قياس في المعايير المحاسبية بشكل كبير في الآونة الأخيرة وقد استخدمت كنموذج قياس للأدوات المالية، وأن إعداد التقارير المالية المستندة إلى القيمة العادلة له تأثير كبير على قياس المركز المالي والدخل المحاسبي (Hitz, 2007). ويرجع ذلك إلى أن قرار المستثمر المتعلق بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالاستثمارات يستند إلى القيمة العادلة للاستثمارات والتوقعات بشأن التغيرات المستقبلية في قيمتها العادلة، وتعتبر القوائم المالية المستندة إلى التكلفة التاريخية أقل فائدة لتقييم قيمة الاستثمار (CFA Institute, 2007). وبالتالي كان للزيادة في قيمة الأصول المالية دور مهم في الاتجاه نحو القيمة العادلة (جابر، ٢٠١٤). فإن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من جودة التقارير المالية، كما يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعاً من الشفافية والثقة لدى مستخدمي التقارير المالية (الشطنوي، ٢٠١٨).

ينظر قياس التكلفة التاريخية بشكل أساسي إلى تاريخ المنشأة ولا يهتم بقدراتها المستقبلية، وبالتالي فهو مقياس أقل ملاءمة للتعامل مع التغيرات الاقتصادية (جابر، ٢٠١٤)، والابتعاد عن التمثيل الصادق والتعبير بصدق عما تمثله هذه الأرقام عند إعداد القوائم المالية، وكذلك ظهور الأصول دون الاعتراف بأي خسائر أو أرباح في قيمتها مما يؤدي إلى عدم إمكانية قياس الدخل الحقيقي للمنشأة (علي وآخرون، ٢٠١٧). ونتيجة للانتقادات السابقة لنموذج التكلفة التاريخية جاء اتجاه جديد كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي وهو القيمة العادلة التي تتصف بالملاءمة لتحقيق المصداقية في الدخل المحاسبي. وقد أشار ميلاد (٢٠١٢) أن ذلك يشجع متخذي القرار على الاعتماد عليها وخاصة أن قياس الدخل المحاسبي أصبح يعتمد الآن على قياس القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية في ضوء التطورات في المعايير المحاسبية، للإفصاح عن القيم الحقيقية

للأصول. وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل حول أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح في ظل التنوع القطاعي من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تؤثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح؟
- إلى أي مدى تؤثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح في ظل التنوع القطاعي؟

٢. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة اختبار أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح.
- دراسة أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح في ظل التنوع القطاعي.

٣. أهمية الدراسة

في الفترة الأخيرة نالت القيمة العادلة للأصول اهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية وعليه يمكن عرض أهمية الدراسة على المستويين العلمي والعملية كما يلي:

١/٣ الأهمية العلمية للدراسة:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية الموضوع وندرة الدراسات في البيئة المصرية -على حد علم الباحثة- التي تناولت أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح وحداثة الموضوع محل الدراسة، وزيادة الاهتمام به من قبل المنظمات المهنية. ويعد الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول أمر بالغ الأهمية لتخصيص الموارد في سوق المال ومن ثم تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث أن الإفصاح عن التكلفة التاريخية لا يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة وهذا ما دفع الباحث لاختبار أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح في ظل التنوع القطاعي بخلاف البنوك، ومدي التزام الشركات بالإفصاح عن القيمة العادلة للأصول بما يعزز الثقة لدي مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

٢/٣ الأهمية العملية للدراسة:

تتمثل الأهمية العملية في تحسين القوائم المالية لتعكس الواقع الحالي لهذه الشركات مما يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات رشيدة، توفير معلومات ملائمة

وموثوقة للتنبؤ بالأرباح المحاسبية، يهتم المستثمرون بالأرباح الحالية وكلما اعتمدت الأرباح المحاسبية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مما يزيد من ثقة المستثمرين الحاليين والمرتبطين وأصحاب المصالح.

٤ . الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع

فيما يلي عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة فقد تم تقسيمها الى ثلاثة محاور على النحو التالي:

١/٤ دراسات ذات الصلة بالقيمة العادلة للأصول المالية

استهدفت دراسة الطويل وآخرون (٢٠٠٧) اقتراح نموذج محاسبي بهدف استخدامه في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية بشركات التأمين بغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية والتي أجريت على عينة مكونة من ٨ شركات تأمين، وأكدت النتائج على أن هناك اتفاق بين جميع العاملين في مجال الأوراق المالية على أن القيمة السوقية في سوق مالي كفاء يعبر عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة وأن القيمة السوقية في سوق مالي غير كفاء ليست قيمة عادلة.

وتناولت دراسة (Hassan et al. (2010) تحديد ما إذا كان الإفصاح عن الأدوات المالية يرتبط بالقيمة السوقية للشركات الماليزية، وتأثير متطلبات الإفصاح بناءً على المعيار الماليزي MASB 24 (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض) على أهمية قيمة الإفصاحات عن الأدوات المالية، والتي أجريت على عينة مكونة من ٤٨٤ شركة ماليزية مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ حيث يمثل عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ الفترة السابقة لإصدار المعيار وعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ الفترة التالية لإصدار المعيار، وقامت الدراسة بتطوير نماذج الانحدار بناءً على نموذج (Ohlson (1995), وتشير النتائج إلى أنه يجب على الشركات تقديم معلومات عالية الجودة لأنها مفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار، وأن العلاقة كانت أقل إيجابية في الفترة التي يصبح فيها المعيار إلزامياً وذلك ليس نتيجة الأخبار السيئة (الخسارة) ولكن نتيجة الإفصاح عن المخاطر.

كما استهدفت دراسة (Jing et al. (2010) فحص مدى ملاءمة قياس القيمة العادلة للاستثمار في الأوراق المالية على عينة من الشركات الصينية المدرجة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ بإجمالي ١٦٦٤ مشاهدة، واستخدمت الدراسة نموذجين هما نموذج السعر ونموذج العائد لـ Ohlson, وتم استخدام ثلاثة مقاييس للقيمة العادلة ألا وهما صافي الأصول على أساس القيمة العادلة للسهم، والقيمة العادلة للمبلغ المعدل للسهم،

وأرباح وخسائر الاستثمار المعدلة بالقيمة العادلة للسهم، وأشارت النتائج إلى أن هناك علاقة بين سعر السهم والمعلومات المقاسة بالقيمة العادلة، وأن القوة التفسيرية لمقاييس القيمة العادلة لأسعار الأسهم متقلبة في الشركات الصينية، وكذلك هناك علاقة واضحة بين تقلبات عوائد الأسهم والمعلومات المقاسة بالقيمة العادلة.

وفي نفس السياق تناول (Arouri et al. (2012) دراسة مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأوراق المالية ودورها فيما يتعلق بعدم الاستقرار المالي، والتي أجريت على عينة مكونة من ٢٥ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الفرنسية بإجمالي ٧٥ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧، وتم استخدام نموذج الدخل المتبقي الذي اقترحه Ohlson (1995) لدراسة تأثير تغير الدخل نتيجة تطبيق القيمة العادلة على أسعار الأسهم وعوائدها وتقلبات أسعار الأسهم، وخلصت الدراسة إلى أن تقلبات الدخل نتيجة تطبيق القيمة العادلة لا تؤثر بشكل كبير على سعر السهم وتقلباته، ولكن يزيد فقط من إدراك المخاطر السوقية.

ومن جانب آخر استهدفت دراسة عصيمي (٢٠١٢) بيان أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على عناصر خطر المراجعة (الخطر الملازم وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف)، من خلال قائمة استقصاء موزعة على مراجعي الحسابات ببعض مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يؤثر على تقدير خطر المراجعة وخاصة خطأ الغش في القوائم المالية سواء كان هذا الغش مرتبطاً بالخطر الملازم أو بخطر الرقابة، حيث أن القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة هذه الأنواع من الأخطار، ويرجع ذلك إلى تعقيد عمليات ونماذج القياس لبعض البنود، وعدم وجود سوق نشط لبنود أخرى، وزيادة الخطر الملازم الذي يواجه مراجع الحسابات أثناء عملية المراجعة نتيجة اعتماد العميل على خبراء خارجيين. وبناءً على ذلك يتطلب الأمر من مراجع الحسابات الخارجي العمل على تقليل خطر الاكتشاف من أجل تقدير خطر المراجعة عند المستوى المقبول.

وقد تناولت دراسة (Fang et al. (2013) تأثير القوة التفسيرية المتزايدة للمعلومات المحاسبية للقيمة العادلة للأدوات المالية على أسعار الأسهم والتي أجريت على الشركات المدرجة في بورصة طوكيو وبورصة عمان خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، بإجمالي ٦٢٢٣ مشاهدة ربع سنوية لشركات التكنولوجيا العالية و٤١٠١ مشاهدة ربع سنوية لشركات التكنولوجيا المنخفضة خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠٠٧ إلى الربع الأول من عام

٢٠٠٩، منها (٦ فترات قبل الأزمة المالية وتشمل الربع الأول ٢٠٠٧ إلى الربع الثاني ٢٠٠٨، و٣ فترات بعد الأزمة المالية وتشمل الربع الثالث ٢٠٠٨ إلى الربع الأول ٢٠٠٩)، واعتمدت الدراسة على نموذج (Ohlson (1995)، واستخدمت الدراسة حجم الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية كمتغيرات حاكمة، وتوصلت الدراسة إلى أن أرباح وخسائر تقييم الأدوات المالية والأرباح والخسائر غير المحققة للأدوات المالية كانت ذات أهمية قبل الأزمة المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية ملائمة عندما يكون السوق مستقرًا، وتتأثر ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة العادلة للأدوات المالية بأي تغييرات رئيسية في البيئة الاقتصادية نتيجة لذلك فإن القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية حول أسعار الأسهم منخفضة، ويلاحظ أيضاً انخفاض في قيمة معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية خلال الانهيار المالي عام ٢٠٠٨ لعدم ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية عندما يكون سوق الأوراق المالية محاطاً بالخوف قد يتخلى المستثمرون عن القوائم المالية مما يجعل المعلومات المحاسبية غير ذي صلة بالواقع، كما أن التباين في أهمية قيمة المعلومات المحاسبية للقيمة العادلة لا تتأثر بخصائص الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمنخفضة.

وقام (Malaquias et al. (2013 بتحليل مستوى الإفصاح في التقارير المالية عن الأدوات المالية للشركات البرازيلية لسوقين مختلفين من أسواق رأس المال البرازيلية والأمريكية في ضوء متطلبات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لعينة مكونة من ٢٤ شركة غير مالية في أسواق رأس المال البرازيلية والأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، وتشير النتائج إلى أن التقارير المقدمة في السوق البرازيلية لديها مستوى إفصاح متوسط أدنى من الناحية الإحصائية من مستوى التقارير التي تم إصدارها في السوق الأمريكية والشركات الخاضعة للتنظيم والشركات التي لها تاريخ أطول في إصدار إيصالات الإيداع الأمريكية والشركات الكبيرة تظهر مستويات أعلى من الإفصاح.

وقد سعت دراسة (Brousseau et al. (2014 إلى فحص العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية وتقلب أسعار الأسهم للشركات غير المالية في بيئة تجريبية، حيث استخدمت الدراسة عدداً من الشركات بلغ ١٨ شركة بعدد مشاهدات بلغت ١٩٠ مشاهدة لـ ٥ سنوات ماضية، واستخدمت الدراسة مجموعتين من البيانات المالية، الأولى شركات تستخدم القيمة العادلة واعتمدت على متغيرات كل من القيمة الدفترية للاستثمارات (الأصول المالية) وإجمالي الأصول والالتزامات وصافي الدخل وربحية السهم كمتغيرات والثانية شركات تستخدم التكلفة التاريخية واستخدمت نسبة رأس المال العامل ونسبة الديون

والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فرق في تقلب الأسعار بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية.

وهدف دراسة (Busso (2014) التحقق مما إذا كان تطبيق معيار القيمة العادلة رقم ١٣ يؤدي إلى تحسين الإفصاح للاستثمار العقاري، على عينة مكونة من ٩٠ شركة مدرجة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا، وخلصت الدراسة إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ ساهم في زيادة الإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وأن الشركات المدرجة في بورصة ألمانيا هي تلك الشركات التي تميل أكثر إلى استخدام القيمة العادلة.

وناقشت دراسة (Palea (2014) محاسبة القيمة العادلة وفائدتها لمستخدمي القوائم المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ بشأن قياس القيمة العادلة، وخلصت الدراسة إلى أن القيمة العادلة للأصول أو الخصوم تعكس ظروف السوق الحالية وبالتالي توفر معلومات في الوقت المناسب وزيادة الشفافية، كما خلصت الدراسة إلى أنه يجب توفير كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة حيث يمكنهم تقديم معلومات كاملة ومفيدة للمستثمرين.

بينما استهدف (Malone et al. (2016) أثر الإفصاح عن القيمة العادلة للمحللين وفائدة هذه الإفصاحات للمحللين الماليين، والتي أجريت على عينة من الشركات الاسترالية، وأن تكون هذه الشركات مدرجة ضمن مؤشر ASX ٢٠٠ في بورصة الأوراق المالية الاسترالية باعتبارها أكبر الشركات الاسترالية من حيث القيمة السوقية خلال الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٠، وأوضحت الدراسة أن الشركات التي تفصح عن القيمة العادلة لديها نسبة أعلى من بنود الربح أو الخسارة، حيث أن الشركات تركز على العناصر غير المحققة أو التي تتميز بعدم التأكد في القياس مثل إعادة قياس الأصول المالية والأصول الأخرى، إلى جانب العناصر الأخرى التي تعتبر غير متكررة مثل مصاريف الاندماج وإعادة الهيكلة، كما بينت الدراسة أن المحللين الماليين يقومون بتعديل الأرباح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية للوصول إلى معلومات أكثر فائدة لتقييم الأداء الحالي والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وكذلك يساعد المديرين في تقدير التعديلات المطلوبة، حيث أن أسباب هذه التعديلات هو استبعاد تأثير العناصر غير المتكررة (غير العادية) والتي لا تعتبر جزء من الأرباح الأساسية، كما أوضحت الدراسة أن تعديلات الشركات على الأرباح تمثل عملية التواصل مع المحللين ومستخدمي التقارير المالية.

وهدفت دراسة خالد وآخرون (٢٠١٦) إلى بيان العلاقة بين تطبيق أسلوب المحاسبة عن القيمة العادلة وكفاءة سوق الأوراق المالية، ومدى أهمية معلومات التقارير المالية في ضوء محاسبة القيمة العادلة في ترشيد وتحسين عمليات اتخاذ القرار في سوق الأوراق المالية، وتم الاعتماد في الدراسة الميدانية على قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها على رؤساء القطاعات المالية في شركات المساهمة التي يزيد رأس مالها عن مليون جنيه ومقيدة في البورصة المصرية وأعضاء هيئة التدريس والمحللون الماليون، وأشارت النتائج إلى أن محاسبة القيمة العادلة ترتبط بشكل كبير بتقييمات سوق رأس المال، ويعتبر نموذج قياس القيمة العادلة هو الأهم في توفير المعلومات اللازمة لترشيد كفاءة سوق الأوراق المالية، وأن اتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة شجع المستثمرين على التعامل في سوق الأوراق المالية، الحاجة إلى وجود أسواق متعمقة بصورة كافية للأصول والالتزامات لدعم تقييمات السوق ومن ثم يعد التقرير عن الأصول والالتزامات بالقيم السوقية مناسب مما يزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، وكذلك فإن محاسبة القيمة العادلة تمدنا بالمعلومات التي نحتاجها عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

بينما استهدف عبد العظيم وآخرون (٢٠١٦) دراسة تأثير الإفصاح عن الأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية على التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم في بورصة الأوراق المالية واستخدمت الدراسة الميدانية قائمة استقصاء تم توزيعها على المحاسبين والمحللين الماليين ومراقبي الحسابات، واعتمدت الدراسة على الربح المحاسبي، والقيمة الدفترية، ومضاعف القيمة الدفترية، ومضاعف الربحية، والعائد على حقوق المساهمين توزيعات الأرباح، والعائد على السهم، ومضاعف السعر للعائد كمؤشرات تعبر عن المعلومات المحاسبية المقدمة للإفصاح عن الأدوات المالية في التقارير المالية، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة طردية ذات دلالة إحصائية بتأثير الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفقاً لمعايير IFRS على التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم في بورصة الأوراق المالية.

وفي نفس السياق تناولت دراسة (Gulin et al. (2017) استكشاف فائدة معلومات القيمة العادلة للأصول والالتزامات لمستخدمي القوائم المالية، وتقييم معايير المحاسبة الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من أجل خدمة مصلحة مستخدمي القوائم المالية، واكتشفت الدراسة أن مستخدمي القوائم المالية لديهم اهتمامات مختلفة، مما يعني أن مفهوم القيمة العادلة يساهم في تحقيق مصالح مستخدمي القوائم المالية بشكل فردي، بينما لم تتحقق مصالح مستخدمي القوائم المالية الآخرين، ويتضح من ذلك أن تطبيق القيمة العادلة يؤدي

إلى تحقيق أهداف عدد معين من مستخدمي القوائم المالية، وأن تطبيق القيمة العادلة له تأثير كبير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وقد حاول Malaquias et al. (2018) تحليل مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية التي تقدمها صناعة النفط والغاز بأمريكا اللاتينية، والتي أجريت على عينة مكونة من ٧٢ شركة من البرازيل وتشيلي وبيرو والمكسيك، من خلال استخدام استبيان، وأشارت النتائج إلى أن الشركات الموجودة في المكسيك توفر مستويات أعلى من الإفصاح لكل من IFRS 7 ومتطلبات IFRS 9.

وتعد دراسة Ogundana et al. (2018) من الدراسات التي تناولت وجهة نظر الأكاديميين والمراجعين بما إذا كانت زيادة متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ سيؤدي إلى تحسين قرارات الاستثمار، من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على الأكاديميين والمراجعين، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين زيادة متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ وبين قرارات الاستثمار، وذلك لأن القوائم المالية ستشمل على جميع المعلومات المتعلقة بقياس الأصول والخصوم التي تعتبر ضرورية لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات، كما كشفت النتائج عن وجود اختلافات في وجهه نظر الأكاديميين والمراجعين فيما يتعلق بتأثير زيادة الإفصاح عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ على قرارات الاستثمار، حيث يعتقد عدد قليل من المراجعين أنه لا توجد تغييرات كبيرة في التقارير المالية المعدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣، وهذا يعني أن بعض المراجعين يعتقدون أن زيادة متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ لا يعزز قرارات الاستثمار بشكل كامل.

واستهدفت دراسة فراج (٢٠١٩) التعرف على التأثير المباشر بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وكذلك قياس التأثير المباشر للآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية. واعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء تم توزيعها على المحاسبون والمراجعون بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية، وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات المالية يترتب على ذلك مجموعة من المشاكل أهمها: تعدد الاستثمارات المالية التي ليس لها أسعار سوقية يمكن ملاحظتها وبالتالي فإن قياسات القيمة العادلة تكون أقل موثوقية، سوء

استخدام القواعد المطبقة الخاصة بتبويب الاستثمارات المالية وإعادة تبويبها مما يتيح الفرصة للإدارة لإساءة استخدام فروق إعادة التقدير لتعظيم مصالحها الخاصة والتلاعب بأسعار الاستثمارات في أسواق المال، مما يؤثر على جودة التقارير المالية. كما أوضحت الدراسة أن هناك العديد من الآليات التي تساعد على تقليل مشاكل وصعوبات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية وأهمها خفض مجال الاختيار من خلال تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة للاستثمارات المالية، تفعيل قواعد الحوكمة، التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة ليشمل الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية سيوفر على الأقل حلاً جزئياً لمشكلة الموثوقية.

كما اختبرت دراسة محمد وآخرون (٢٠١٩) واقع الاهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال السودانية، وقياس أثر القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة في جودة التقارير المالية، واختبار إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي من خلال توزيع قائمة استقصاء على المراجعين الخارجيين السودانيين (محاسبين قانونيين)، وأوضحت الدراسة وجود ضعف في واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في السودان وخاصة (سوق الخرطوم للأوراق المالية) من وجهة نظر المراجعين السودانيين، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال القياس والإفصاح وفقاً لأساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي.

وفي نفس السياق اختبرت دراسة إدريس (٢٠٢٠) تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن بنود القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة على درجة خطر المراجعة الكلي ومصداقية النتائج، واستخدمت الدراسة قائمة استقصاء تم توزيعها على المحاسبين والمراجعين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية والمستثمرين، وتوصلت الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية على أساس القيمة العادلة يترتب على ذلك زيادة درجة خطر المراجعة الكلي مما يؤثر بالسلب على درجة مصداقية النتائج.

٢/٤ دراسات ذات الصلة بجودة الأرباح

استهدفت دراسة (Cherkasova et al. (2017) استكشاف العلاقة بين جودة الأرباح وكفاءة الاستثمار، وكذلك الشكل القانوني للشركة من خلال مقارنة جودة الأرباح بكفاءة الاستثمار بين الشركات العامة والخاصة، بالتطبيق على عينة من شركات أوروبا

الشرقية بلغت ٧٥٤٦ شركة خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٥، تتمثل في قطاعي الصناعة والتجزئة، واعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على النموذج المطابق للأداء من قبل (Kothari et al. (2005) ونموذج (McNichols (2002) ومقياس إجمالي، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن ارتفاع جودة الأرباح يخفض من الاستثمار في كل من القطاع الصناعي والتجزئة، وأن العلاقة بين جودة الأرباح وكفاءة الاستثمار أقوى في القطاع الصناعي مقارنة بقطاع التجزئة.

حاولت دراسة عبيد (٢٠١٧) بشقيها النظري والعملي قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية والوصول إلى أهم المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح وأهم الخصائص التي يمكن أن تتوافر في الشركات وتكون ذات علاقة بجودة الأرباح المحاسبية، وذلك على عينة من الشركات الصناعية والخدمية السعودية التي تتداول أسهمها في سوق الأسهم السعودي بلغت ٦٢ شركة خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٥، وتم قياس جودة الأرباح باستخدام كل من (استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، ملاءمة الأرباح، نسبة التدفقات النقدية إلى صافي الدخل، تمهيد الدخل)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير سالب لحجم الشركة على متغيرات جودة الأرباح، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير موجب (سالب) للرافعة المالية (لنوع نشاط الشركة، وربحية الشركة) على تمهيد الدخل

وأوضحت دراسة (إبراهيم وآخرون، ٢٠١٨) التي أجريت على عينة من ١١٠ شركة غير مالية مسجلة في البورصة السعودية بإجمالي ٤٤٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٦، بهدف دراسة العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة وأثر هذه العلاقة على جودة الأرباح المحاسبية، واعتمدت الدراسة على نموذج Jones المعدل من قبل (Kothari et al. (2005) في قياس جودة الأرباح، وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين التخصص الصناعي لشركة المراجعة وقيمة الاستحقاق الاختياري مما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح المحاسبية كمقياس لجودة القوائم المالية.

وقد استهدفت دراسة السيد (٢٠١٨) توفير دليل على مدى وجود تأثير للحفاظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية من خلال محدداته المتمثلة في (استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتمهيد الدخل) وعلى مستوى الديون، وقد تمثلت عينة الدراسة في (٣٨) شركة بقطاع المواد الأساسية المسجلة بسوق المال السعودي خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٥، واعتمدت الدراسة على حجم الشركة ونوع مكتب المراجعة كمغيرات رقابية، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي موجب (لا يوجد تأثير معنوي) لمستوى الحفاظ

المحاسبي وحجم الشركة (لنوعية مكتب المراجعة) على استمرارية الأرباح، كما أشارت بأنه لا يوجد تأثير معنوي (يوجد تأثير معنوي) لمستوى التحفظ المحاسبي ونوعية مكتب المراجعة (لحجم الشركة) على القدرة التنبؤية للأرباح، مع ملاحظة انخفاض القدرة التنبؤية للأرباح وبالتالي انخفاض جودة الأرباح، وقد يرجع ذلك إلى كبر حجم الشركات بشكل يقلل من القدرة التنبؤية للأرباح، وأيضاً يوجد تأثير معنوي موجب لمستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة ونوعية مكتب المراجعة على تمهيد الدخل مما يعبر عن انخفاض جودة الأرباح.

واهتمت دراسة الفولي (٢٠١٨) باكتشاف العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وكذلك تأثير خصائص مجلس الإدارة والتي تتمثل في (حجم مجلس الإدارة، المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، اجتماعات مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على جودة الأرباح في البيئة المصرية، وذلك على عينة مكونة من ٤٠ شركة غير مالية مدرجة في مؤشر البورصة المصرية EGX 100 لعام ٢٠١٧، وقد تم قياس جودة الأرباح من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين خصائص مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

وتناولت دراسة نجيدة (٢٠١٨) اختبار العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية من خلال استخدام أربعة مقاييس لجودة الأرباح وهي (استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل) واستخدام حجم الشركة والرافعة المالية (نسبة المديونية) والعائد على الأصول كمتغيرات رقابية وذلك لعينة مكونة من ٦٠ شركة تنتمي لقطاعات اقتصادية مختلفة خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٥، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة واستمرارية الأرباح كأحد خصائص جودة الأرباح، وعدم وجود علاقة معنوية لباقي مقاييس جودة الأرباح والمتغيرات الرقابية.

هدفت دراسة (الحوشي، ٢٠١٩) دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح وذلك استناداً إلى مجموعة من خصائص جودة الأرباح والتي تتضمن (جودة الاستحقاق، واستمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتقلب الأرباح)، بالإضافة إلى اختبار تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة السابقة، وذلك باستخدام عينة مكونة من ٩١ شركة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بإجمالي مشاهدات بلغت (٥٤٦) مشاهدة (٩١ شركة * ٦ سنوات) خلال الفترة من ٢٠١١ -

٢٠١٦، واستخدمت الدراسة حجم الشركة، والرفع المالي، وجودة المراجعة كمتغيرات رقابية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح.

وباستخدام عينة مكونة من ٤٥ شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٦، استهدفت دراسة العطار وآخرون (٢٠١٩) اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين جودة الأرباح وأسعار الأسهم، واعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على (جودة الاستحقاقات - استمرارية الأرباح - القدرة التنبؤية - تمهيد الدخل)، وقد تم قياس أسعار الأسهم بالقيمة السوقية لسعر السهم وقد استخدم سعر الإقفال آخر العام كمؤشر لقياس سعر السهم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا يوجد علاقة معنوية بين جميع مقاييس جودة الأرباح وأسعار الأسهم.

استهدفت دراسة (Ame et al. (2020) اختبار تأثير هيكل الملكية على جودة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من ١٥ شركة تعمل في السلع الاستهلاكية المدرجة في البورصة النيجيرية خلال الفترة من سنة ٢٠١١ حتى ٢٠١٩، واستخدمت الدراسة نموذج مطابق الأداء من قبل (Kothari et al. (2005) لقياس جودة الأرباح، كما استخدمت حجم الشركة والربحية كمتغيرات تحكم، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي للملكية الإدارية وحجم الشركة على جودة الأرباح، كما أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي لكل من الملكية المؤسسية وتركز الملكية والملكية العائلية والعائد على الأصول على جودة الأرباح.

وباستخدام عينة مكونة من ١٠٧ شركة مدرجة في مؤشر BSE ٢٠٠ وتنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة في الهند خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٥، بإجمالي ١٢٨٤ مشاهدة، استهدفت دراسة (Mulchandani et al. (2020) تحديد العلاقة بين توزيعات الأرباح وجودة الأرباح، باستخدام أربع سمات لأرباح الأسهم تتمثل في توزيع الأرباح وحجم الأرباح والتغيرات في الأرباح واستمرارية الأرباح، وتم استخدام ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح تتمثل في القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية، والقيمة المطلقة لجودة الاستحقاق، وجودة الاستحقاق، كما تم استخدام الحجم والنمو والخسارة والعمر والرافعة المالية وتقلب التدفقات النقدية التشغيلية كمتغيرات رقابية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين توزيع الأرباح، والتغيرات في الأرباح، واستمرارية الأرباح وبين جودة الأرباح، بينما لا يوجد علاقة بين حجم الأرباح وجودة الأرباح.

أما دراسة بريك (٢٠٢٠) فقد استهدفت دراسة واختبار أثر جودة الأرباح مقاسة (بجودة الاستحقاق، واستمرارية الأرباح، وتمهيد الدخل) وتوزيعات الأرباح مقاسة (بالتوزيعات النقدية) على عوائد الأسهم، وكذلك دراسة الأثر التفاعلي لجودة وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم وذلك على عينة مكونة من (٦٢) شركة تنتمي لقطاعات مختلفة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧، حيث تم قياس استمرارية الأرباح خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧، وقياس تمهيد الدخل خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٧، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير سالب لاستمرارية الأرباح كمقياس لجودة الأرباح على عوائد الأرباح، بينما لا توجد علاقة بين جودة الاستحقاقات وتمهيد الدخل كمقاييس عكسية لجودة الأرباح وعوائد الأسهم.

وتناول حافظ (٢٠٢٠) أثر دور فترة إصدار تقرير المراجعة كمتغير معدل في تفسير العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وتتمثل في (هيكل الملكية - حجم واستقلالية وعدد اجتماعات مجلس الإدارة - حجم لجنة المراجعة) وجودة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، باستخدام عينة مكونة من ١٣٦ شركة من قطاعات مختلفة بعدد ٤٠٦ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠١٧، وتم قياس جودة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء من قبل (Kothari et al. (2005، حيث تمثل القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية والتي يعبر عنها ببواقي القيمة المستحقة من نموذج المستحقات الكلية وتشير إلى إدارة الأرباح والتي تعتبر مقياس عكسي لجودة الأرباح المحاسبية، كما استخدمت الدراسة حجم الشركة ونسبة الرافعة المالية ومعدل النمو في المبيعات السنوي ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات حاكمة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة الداخلية (عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وحجم الشركة) على جودة الأرباح، كما يوجد تأثير معنوي بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح إذا كانت فترة الإصدار أقل من الوسيط والعكس صحيح.

واستهدفت دراسة الزمر (٢٠٢٠) دراسة انعكاس الأثر التفاعلي لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومستويات عدم تماثل سلوك التكلفة على جودة الأرباح المحاسبية والتي أجريت على عينة مكونة من ٤٦ شركة صناعية حيث بلغ عدد المشاهدات ٢٣٠ مشاهدة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٨، واعتمدت الدراسة على تمهيد الدخل لقياس جودة الأرباح المحاسبية، كما اعتمدت الدراسة على حجم المنشأة ونسبة الرفع المالي كمتغيرات رقابية، وتوصلت

للعديد من النتائج أهمها يوجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال أساليب تضخم الإنتاج وتخفيض النفقات الاختيارية وجودة الأرباح المحاسبية، مما يشير إلى التأثير السلبي لهذه الممارسات على جودة الأرباح المحاسبية في التعبير عن الأداء المالي الحقيقي للمنشأة وكذلك تأثيرها السلبي على القرارات القائمة على هذه الأرباح. في حين توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية (طردية غير معنوية) بين حجم الشركة (الرفع المالي) وجودة الأرباح المحاسبية.

استهدفت دراسة محمود (٢٠٢٠) دراسة أثر قيام مديري الشركات بإدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل (سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل) على جودة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٩ شركة من الشركات المساهمة في قطاع العقارات والمدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية حيث بلغ عدد المشاهدات ١٣٣ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٨، واعتمدت الدراسة على النموذج المقترح في دراسة كل من (Malikov و McVay (2006) و et al. (2018) في قياس إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات، وسوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات على التوالي، وانعكاس هذه الممارسات على جودة الأرباح التشغيلية، وقد استنتجت الدراسة قيام هذه الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة بنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية، وكذلك إدارة عرض بنود الإيرادات غير التشغيلية وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف زيادة الأرباح التشغيلية مما أثر بصورة عكسية على جودة الأرباح التشغيلية.

استهدفت دراسة (Almomani et al., 2021) دراسة العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٨ شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان بإجمالي عدد مشاهدات ٦٨٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٩ وتم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج (Kothari et al. (2005) كما استخدمت الدراسة حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات حاکمة. وظهرت النتائج وجود علاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

تناولت دراسة (Pratiwi et al. (2021) تأثير آلية حوكمة الشركات وتتمثل في (لجنة المراجعة، استقلال مفوض مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية) والتحفيز المحاسبي، وحجم الشركة على جودة الأرباح، بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٩ شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨، وتم قياس

جودة الأرباح في هذه الدراسة باستخدام نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من الملكية المؤسسية والملكية الإدارية على جودة الأرباح، بينما يوجد تأثير سلبي معنوي لكل من التحفظ المحاسبي وحجم الشركة على جودة الأرباح. في حين أن لجنة المراجعة والمفوض المستقل ليس لها تأثير معنوي على جودة الأرباح.

بينما تناولت دراسة البسيوني (٢٠٢١) تحليل وتفسير العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة الأرباح وأثر هذه العلاقة التفاعلية على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، والتي أجريت على عينة مكونة من ١٠٥ شركة المقيدة في البورصة المصرية والتي تعمل في قطاعات الأنشطة المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٩، واعتمدت الدراسة عند قياس جودة الأرباح على استخدام نموذج Jones (1991) المعدل من جانب (Francis et al. (2003 حيث يعتمد هذا المقياس على الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية)، ومن أهم نتائج هذه الدراسة توجد علاقة سلبية ومعنوية بين جودة الأرباح والتنبؤ بالتعثر المالي.

هدفت دراسة (الجوهري، ٢٠٢١) إلى دراسة الأثر المعدل للأنماط المختلفة لهيكل الملكية وتتمثل في (تركز الملكية، والملكية الإدارية والمؤسسية والأجنبية) في الشركات المصرية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٥) شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، بإجمالي (٣٢٥) مشاهدة (٦٥ شركة * ٥ سنوات)، وتم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل، حيث يتم حساب قيمة الاستحقاقات الاختيارية من خلال بواقي النموذج والتي تعبر عن مستوى إدارة الأرباح وبالتالي كلما زادت قيمتها انخفضت جودة الأرباح، كما استخدمت الدراسة حجم الشركة، ومعدل نمو المبيعات، ومعدل العائد على الأصول، والرافعة المالية، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية كمتغيرات رقابية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي (إيجابي) لكل من تركيز الملكية والملكية الإدارية (الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية) على جودة الأرباح.

استهدفت دراسة زامل (٢٠٢١) اختبار العلاقة بين توزيعات الأرباح وجودة الأرباح بالشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٠٠ شركة تنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٨، واعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على أربعة مقاييس تمثلت في (جودة الاستحقاقات - استمرارية الأرباح - القدرة التنبؤية للأرباح - تمهيد الدخل)، وأيضاً

استخدمت حجم الشركة، وربحية الشركة (معدل العائد على الأصول)، والرافعة المالية، ومعدل نمو الشركة، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمتغيرات ضابطة، وتوصلت للعديد من النتائج أهمها وجود علاقة سالبة (موجبة) بين توزيعات الأرباح وحجم الشركة (ربحية الشركة، وحجم التدفقات النقدية التشغيلية) ومقياس جودة الأرباح باستخدام جودة الاستحقاقات، في حين عدم وجود علاقة بين الرفع المالي ومعدل نمو المبيعات وجودة الأرباح مقاسة بجودة الاستحقاقات، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة سالبة (موجبة) بين توزيعات الأرباح والرفع المالي (الربحية وحجم الشركة) وجودة الأرباح مقاسة بتمهيد الدخل، وأخيراً بالنسبة لمعدل نمو المبيعات تكون العلاقة غير معنوية.

وباستخدام عينة مكونة من ٧٠ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية نشطة التداول ومدرجة في مؤشر EGX 100 وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٤ - ٢٠١٦، بالإضافة إلى سنة قبل هذه الفترة وسنة بعدها بحسب ما يتطلبه النموذج المستخدم، استهدفت دراسة (زين الدين، ٢٠٢١) تحليل العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المعلنة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المقيدة في البورصة المصرية، واعتمدت الدراسة على أربعة مقاييس لقياس جودة الأرباح المحاسبية وهي (جودة الاستحقاقات، استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، تمهيد الدخل)، كما استخدمت الدراسة حجم الشركة كمتغير ضابط، وتوصلت للعديد من النتائج أهمها لا يوجد تأثير جوهري للعوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية مجتمعة (حوكمة الشركات، وهيكل الملكية، والتحفز المحاسبي، وجودة المراجعة الخارجية) على جودة الاستحقاقات المحاسبية كمؤشر عن جودة الأرباح المحاسبية، لا يوجد تأثير جوهري لحجم مجلس الإدارة وحجم مكتب المراجعة على جودة الاستحقاقات وتمهيد الدخل.

استهدفت دراسة عبد المنعم (٢٠٢١) دراسة العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٢٥ شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتنتمي إلى ١١ قطاعاً اقتصادياً غير مالي خلال الفترة من ٢٠١٧ - ٢٠١٩ بالاعتماد على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (الباقى إحصائياً) لقياس إدارة الأرباح (كمقياس عكسي لجودة الأرباح) والذي تم تقديرها باستخدام نموذج Jones (1991) الأصلي، كما استخدمت حجم الشركة، وأداء (ربحية) الشركة، وحجم مجلس الإدارة، والتدفقات النقدية التشغيلية كمتغيرات ضابطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين كل من ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول والملكية الإدارية وبين جودة الأرباح، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة

الأرباح، في حين عدم وجود تأثير لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة الأرباح، كما أشارت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم الشركة وربحية الشركة والتدفقات النقدية التشغيلية على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح). بينما يوجد تأثير سلبي غير معنوي لحجم مجلس الإدارة، أي أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح).

وباستخدام عينة مكونة من ١٠٧ شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتنتمي إلى قطاعات غير مالية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩م بإجمالي ٤٨٨ مشاهدة، استهدفت دراسة صالح (٢٠٢٢) دراسة واختبار أثر كل من جودة المراجعة وجودة الأرباح على أسعار الأسهم، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل من العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب في قياس جودة الأرباح وذلك لتحديد العلاقة بين التدفقات والمستحقات في صورة نسبة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لجودة الأرباح على أسعار الأسهم، وكذلك وجود تأثير إيجابي ومعنوي للرفع المالي، وتأثير إيجابي غير معنوي لحجم الشركة على أسعار الأسهم.

٣/٤ دراسات ذات الصلة بالقيمة العادلة وجودة الأرباح

حيث استهدفت دراسة Kip (2009) اختبار تأثير محاسبة القيمة العادلة على معامل استجابة الأرباح حيث بلغ عدد المشاهدات ١٨٧٥٩ مشاهدة من ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ وتم تقسيم العينة إلى فترتين وهي (٢٠٠١ - ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) بغرض مقارنة الفروق بين العينات قبل وبعد محاسبة القيمة العادلة، حيث أن الاستخدام الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لجميع الشركات المسجلة بالبورصة منذ عام ٢٠٠٥، وأوضحت النتائج أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر على معامل استجابة الأرباح حيث أن معامل استجابة الأرباح قد زاد خلال الفترات وأن المعامل الأعلى سوف يظهر مزيد من المعلومات للمستثمرين باعتباره أرباح أكثر استمرارية، كما أوضحت أن المبالغ المحاسبية بموجب محاسبة القيمة العادلة ذات أهمية كبيرة من محاسبة التكلفة التاريخية، وهذا يعني أن محاسبة القيمة العادلة أكثر إفادة للمستثمرين.

ومن جانب آخر استهدف Ionascu (2012) استكشاف تأثير استخدام القيمة العادلة على دقة توقعات المحللين للشركات المدرجة في بورصة بوخارست، والتي أجريت

على عينة مكونة من ١٩ شركة مدرجة في بورصة بوخارست وتم استخدام التوقعات الشهرية التي أجريت في عام ٢٠٠٨ لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وأكدت النتائج أن الأخطاء المتوقعة في ربحية السهم المسجلة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ترتبط بشكل سلبي بالقيمة العادلة، مما يعني أن القيمة العادلة تقلل من الأخطاء المتوقعة.

بينما استهدفت دراسة (Chiha et al. (2013) معرفة مدى تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي فائدتها للمستثمرين، والتي أجريت على عينة مكونة من ١١٣ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأوروبية (بورصة باريس) خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ مقسمة إلى ثلاث فترات بإجمالي عدد مشاهدات ١٠١٧ مشاهدة، وكانت المعايير إلزامية للشركات منذ عام ٢٠٠٥، واستخدمت الدراسة قيمة الأرباح كسمة أساسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي تعد من أهم خصائصها، وأشارت النتائج إلى أن جودة الأرباح تتحسن بزيادة درجة الارتباط بين الأرباح والقيمة السوقية للشركة، وتعتبر الأرباح المقاسة باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أكثر فائدة لتقييم الشركات. وكانت هذه النتيجة أقل وضوحاً خلال الأزمة المالية العالمية.

كما قام (Markou et al. (2013) باختبار تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح، والتحقق مما إذا كانت محاسبة القيمة العادلة قد حسنت جودة الأرباح في الشركات العقارية المدرجة في سوق السويد للأوراق المالية، خلال الفترة من إبريل حتى يونيو ٢٠١٣، واعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء على المديرين الماليين، وكشفت النتائج أن المديرين الماليين يعتقدون أن محاسبة القيمة العادلة قد حسنت جودة الأرباح في شركاتهم، وأن القيمة العادلة توفر معلومات مالية موثوقة تدعم عملية اتخاذ القرار، ويعتقدون أنها فعالة بدرجة كافية في عمليات التقييم في شركاتهم.

وفي نفس السياق استهدفت دراسة (Alaryan et al. (2014) تقديم أدلة تجريبية عن العلاقة بين القيمة العادلة وإدارة الأرباح، والتي أجريت على عينة مكونة من ٤٥ شركة صناعية مدرجة بسوق الأوراق المالية في الأردن خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٦، والتي تشمل (خمس سنوات قبل تطبيق القيمة العادلة وخمس سنوات بعد تطبيقها)، وتوصلت الدراسة إلى زيادة عدد الشركات التي تتلاعب بالمعلومات في القوائم المالية بعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وأشارت إلى أن تطبيق القيمة العادلة يزيد من إدارة الأرباح.

كما قامت دراسة (2014) Ta بتحليل أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأرباح والتي تتمثل في (استمرارية الأرباح - والتنبؤ بالأرباح - واستمرار مكونات الأرباح - والتنبؤ بالتدفق النقدي - وجودة الاستحقاق - ومدى ملاءمة القيمة - وتمهيد الدخل - والتحفيز المحاسبي - والتوقيت)، والتي أجريت على عينة مكونة من ١٢٤٥ شركة كندية، ومن بين هذه الشركات تبنت ٧٧ شركة مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، واعتمدت ١١٦٨ شركة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٣، وأشارت النتائج إلى أن جودة أرباح الشركات الكندية تتحسن بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مما يشير إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح. بالإضافة إلى ذلك أن الشركات التي لديها مستوى عالي من الشفافية قبل تبني المعايير الدولية، لها جودة أرباح مستقرة خلال فترة العينة - أي قبل وبعد التبني، أما الشركات التي لديها مستوى منخفض من الشفافية تظهر تحسن في جودة الأرباح بعد التبني.

بينما استهدفت دراسة (2015) Goncharov بيان تأثير محاسبة القيمة العادلة على تقلب الأرباح وتقلب أسعار الأسهم، نظراً لأن المستثمرين يستخدمون تقلبات الأرباح في تقييم المخاطر بالإضافة إلى ذلك فإن تقلب الأرباح وتقلب أسعار الأسهم مرتبطان ببعضهما البعض، والتي أجريت على عينة مكونة من ١٥٥ شركة استثمار بإجمالي ٢٤٧١ مشاهدة خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٣، وكشفت الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة تعمل على تسهيل تقييم مخاطر المستثمرين من خلال شفافية التقارير المالية عن الدخل الحقيقي، ومع ذلك فإن محاسبة القيمة العادلة يمكن أن تجعل الشركات أكثر تقلباً مما هي عليه في الواقع، وخلصت الدراسة إلى أن تقلب أسعار الأسهم أعلى من تقلب أرباح القيمة العادلة، نتيجة أرباح القيمة العادلة غير المحققة، ويرجع ذلك لعدم دقة بعض تقديرات القيمة العادلة وتقلبات الأرباح غير المحققة بسبب عدم التطابق بين الأصول المقاسة بالقيمة العادلة والالتزامات المقاسة بالتكلفة التاريخية.

كما استخدمت دراسة على (٢٠١٥) ٢٠ شركة تأمين سعودية بإجمالي ١٠٨٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٢، تشمل ثلاث سنوات قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وثلاث سنوات بعد تطبيق المعايير حيث أن شركات التأمين السعودية لا تطبق تلك المعايير إلا من بداية عام (٢٠١٠) وقد استهدفت الدراسة تحليل أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح، واعتمدت الدراسة على صافي الدخل إلى صافي الموجودات (الأصول) لقياس جودة

الأرباح, كما استخدمت حجم الشركة وحجم المديونية والتدفقات النقدية التشغيلية ونسبة التغير في نمو الإيرادات ونسبة التغير في قيمة الأسهم العادية في نهاية العام ونسبة التغير السنوي في إجمالي الالتزامات كمتغيرات رقابية, وأشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح بعد تطبيق المعايير, وعدم وجود علاقة قبل تطبيق تلك المعايير. في حين وجود علاقة ارتباط عكسية بين جودة الأرباح وبين حجم المديونية ونمو الإيرادات والتغير في الالتزامات قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وأيضاً وجود علاقة ارتباط عكسية بعد تطبيق المعايير وبين معاملات حجم المديونية والتغير في الالتزامات. بينما يوجد علاقة ارتباط طردية بين جودة الأرباح وبين متغيرات نمو الإيرادات والتدفقات النقدية التشغيلية بعد تطبيق المعايير أي أن زيادة الإيرادات والتدفقات النقدية التشغيلية تعتبر دليل على ارتفاع جودة الأرباح والعكس صحيح. وأخيراً يوجد علاقة ارتباط بين جودة الأرباح وبين حجم أصول الشركة قبل وبعد تطبيق المعايير وبشكل أكبر بعد تطبيق المعايير نتيجة انخفاض حجم المستحقات مما أثر على ارتفاع جودة الأرباح.

واستهدفت دراسة سليمان (٢٠٢١) تحديد أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان قياسات القيمة العادلة على إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية على عينة مكونة من ٣٠ شركة متضمنة مختلف القطاعات, وأن تكون هذه الشركات مدرجة ضمن مؤشر EGX 50 باعتبارها أنشط الشركات الموجودة داخل البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٧, حيث تمثل سنتين قبل تطبيق المعيار (٢٠١٤, ٢٠١٥), وسنتين بعد تطبيقه (٢٠١٦, ٢٠١٧), بحيث أن تطبيق المعيار كان من أول يناير ٢٠١٦, واعتمدت الدراسة على البنود التي تم إدراجها في القوائم المالية والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة وتمثل تلك البنود في (الاستثمارات العقارية - والأصول المالية المتاحة للبيع - والأصول المالية بغرض الاحتفاظ - استثمارات مالية من خلال أرباح وخسائر القيمة العادلة) كمتغيرات مستقلة وعند تحديد قيمة كل بند من البنود السابقة تم قسمة قيمة البند على إجمالي الأصول وذلك لتقليل الفروق والاختلافات في الحجم بين الشركات, بينما اعتمدت في قياس إدارة الأرباح على قياس الاستحقاق الاختياري لتقييم جودة الاستحقاق من خلال استخدام نموذج (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al, 1995), وأشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة على مستوى الاستحقاق الاختياري, وبالتالي تأثير إيجابي معنوي على مستوى إدارة الأرباح, وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لوجود اختلافات في مستوى الاستحقاقات

الاختيارية قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه على مستوى إدارة الأرباح. أي أنه لا يوجد اختلافات كبيرة في مستوى إدارة الأرباح للشركات قبل وبعد تطبيق المعيار، وكذلك ترتبط قياسات القيمة العادلة ارتباطاً جوهرياً بممارسات إدارة الأرباح، ولها تأثير إيجابي على مستوى إدارة الأرباح في هذه الشركات.

حاولت دراسة محمد (٢٠٢١) اختبار تأثير تطبيق معايير IFRS للشركات المصرية عبر حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومات على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين بالتركيز على انخفاض عدم تماثل المعلومات في ضوء جودة الأرباح، وقد اعتمدت على عينة مكونة من ٤١ شركة صناعية مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩ وذلك بواقع ١٦٤ مشاهدة، واعتمدت الدراسة على (جودة الاستحقاقات - استمرارية الأرباح - القدرة التنبؤية - تمهيد الدخل) لقياس جودة الأرباح، كما استخدمت الاستحقاقات غير الاختيارية والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة وحجم الشركة وأداء الشركة ونسبة المديونية كمتغيرات ضابطة، وقد أشارت النتائج أن تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) في البيئة المصرية سيؤدي إلى تحسين جودة الأرباح (عدا تمهيد الدخل)، وتحسين القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين (دقة تنبؤات المحللين). كما أشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي للاستحقاقات غير الاختيارية على جميع متغيرات جودة الأرباح، بينما يوجد تأثير معنوي سالب (لا يوجد تأثير معنوي) للتدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة على جودة الاستحقاقات (القدرة التنبؤية)، كما يوجد تأثير معنوي سالب (معنوي موجب) لنسبة المديونية (لحجم الشركة) على كل من جودة الاستحقاقات والقدرة التنبؤية للأرباح، في حين لا يوجد أي تأثير معنوي لجميع المتغيرات الضابطة على تمهيد الدخل.

بينما استهدفت دراسة عبد المتعال وآخرون (٢٠٢٢) تقييم نفعية القياس والإفصاح عن الأدوات المالية ومدى ملاءمتها لتوفير مصادر التمويل اللازمة لتمويل مشروعات التنمية المستدامة بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، على عينة مكونة من ٧٠ شركة مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية ومدرجة في مؤشر EGX 70، وتتضمن فترة الدراسة في ثلاثة شهور السابقة لنشر التقارير المالية، وثلاثة شهور التالية لنشر التقارير المالية للعام المالي ٢٠٢٠، واعتمدت الدراسة على ثلاث مؤشرات لقياس رد فعل المستثمرين تجاه الإفصاح عن الأدوات المالية بالقوائم المالية المنشورة (تتمثل في نسبة التغير في أسعار الأسهم، حجم التداول، قيمة التداول)، وأوضحت نتائج الدراسة أن الإفصاح عن الأدوات المالية بالقوائم المالية المنشورة أدى إلى ارتفاع غير معنوي في التغير في الأسعار

وانخفاض معنوي في قيمة تداول الأسهم وانخفاض غير معنوي في حجم التداول، وهذا يعني وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الإفصاح عن الأدوات المالية بالقوائم المالية المنشورة وبين حجم تداول الأسهم. حيث لا يوجد فرق معنوي في قرارات المستثمرين قبل وبعد الإفصاح عن الأدوات المالية بالقوائم المالية المنشورة عن العام المالي ٢٠٢٠.

٤/٤ التعليق على الدراسات السابقة وصياغة فروض الدراسة:

في ضوء عرض الدراسات السابقة يمكن التأكيد على النقاط التالية:

- وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح، حيث اتفقت دراسة كل من (Ta (2014) و (Markou (2013) و (Chiha (2013) و (Ionascu (2012) و (Kip (2009) على أن محاسبة القيمة العادلة أكثر فائد للمستثمرين ولتقييم الشركات من التكلفة التاريخية وتقلل من الأخطاء المتوقعة للأرباح، ومن ثم تعمل على توفير معلومات مالية موثوقة ودقيقة تدعم عملية اتخاذ القرار وعليه فإن محاسبة القيمة العادلة لها تأثير إيجابي على جودة الأرباح. بينما توصلت دراسة كل من سليمان (٢٠٢١) و (Goncharov (2015) و (Alaryan et al. (2014) إلى أن تطبيق القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة عدد الشركات في التلاعب بالمعلومات في القوائم المالية، وتجعل الشركات أكثر تقلباً مما هي عليه في الواقع، وعليه فإن محاسبة القيمة العادلة لها تأثير إيجابي على إدارة الأرباح.
- معظم الدراسات السابقة ركزت في أثر محاسبة القيمة العادلة على أحد خصائص جودة الأرباح مثل دراسة سليمان (٢٠٢١) و (Goncharov (2015) و (Alaryan et al. (2014) و (Kip (2009)، بينما الدراسة الحالية تركز على خصائص جودة الأرباح المحاسبية، نظراً لأن الاعتماد على مقياس واحد لقياس جودة الأرباح قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة (Abdelghany, 2005).
- اختلاف الفترة الزمنية للدراسة الحالية وبيئة التطبيق عن الدراسات السابقة مما يؤدي إلى اختلاف النتائج.

وعلى ذلك يمكن توضيح الفجوة البحثية وصياغة فرض الدراسة الأساسي وهو "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح" حيث تتناول الدراسة الحالية أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح في ظل التنوع القطاعي وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة حيث اقتصرت الدراسات السابقة على تناول جودة الأرباح

بشكل غير مباشر واعتمدت على أحد خصائص جودة الأرباح تتمثل في (إدارة الأرباح، وتقلب الأرباح، ومعامل استجابة الأرباح). ويمكن صياغة الفرض الرئيسي في صورة ثلاث فروض على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية (تمهيد الدخل - جودة الاستحقاقات). وسوف يتم تقسيم هذا الفرض الى فرضين فرعيين.

الفرض الثاني: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة وفقاً لقطاعات الدراسة.

٥. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

١/٥ الحدود الزمانية: - اقتصرت الدراسة على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٩ - ٢٠٢٣.

٢/٥ الحدود المكانية: - اقتصرت الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية تتمثل في جميع القطاعات عدا البنوك.

٦. منهجية الدراسة التطبيقية

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، فروض الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة، ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

١/٦ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري وفقاً للتصنيف القطاعي خلال الفترة من عام ٢٠١٩ - ٢٠٢٣ والبالغ عددها (٢٦٤) شركة تقريباً موزعة على سبعة عشر قطاعاً مختلفاً، بالإضافة إلى الرجوع لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وذلك لان قياس بعض المتغيرات يتطلب بعض البيانات لهذين العامين وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

- أن تنتمي الشركات إلى قطاعات غير مالية مع استبعاد القطاعات المالية كالبنوك، وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك مثل شركات التأمين نظراً لاختلاف طبيعة نشاطها وكذلك الشركات التي لم تتمكن الباحثة من الحصول على قوائمها المالية.
 - استمرارية قيد الشركات في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٢٣.
 - الشركات التي تعد تقاريرها المالية في ٣١ / ١٢ من كل عام لإمكانية مقارنة النتائج.
 - الشركات التي تصدر قوائمها المالية بالجنبة المصري.
 - ألا تكون الشركات قد حققت صافي خسائر خلال فترة الدراسة.
 - ألا يقل عدد شركات القطاع الواحد عن ثلاثة.
- وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ عدد شركات العينة (٣٤) شركة بنسبة (١٢.٨٨٪) من إجمالي عدد شركات مجتمع الدراسة بإجمالي عدد مشاهدات (١٧٠) مشاهدة (٣٤) شركة* (سنوات) موزعة على خمس قطاعات، ويمكن توضيح عدد شركات العينة داخل كل قطاع ونسبة مساهمتها في العينة من خلال الجدول (١).

جدول (١): عدد شركات عينة الدراسة

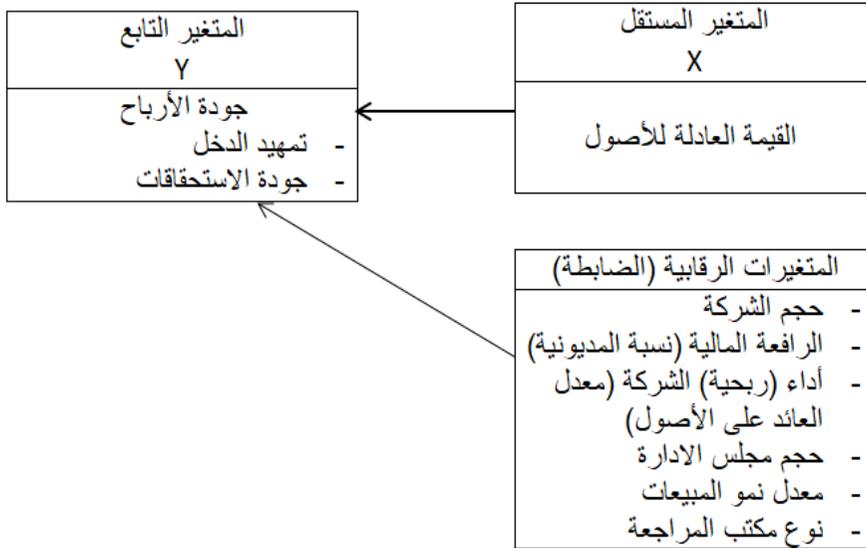
| م | اسم القطاع | الشركات المقيدة | الشركات المستبعدة | العينة داخل كل قطاع | نسبة المساهمة* (%) |
|----|-------------------------------------|-----------------|-------------------|---------------------|--------------------|
| ١ | بنوك | ١٦ | ١٦ | - | صفر |
| ٢ | موارد أساسية | ١٩ | ١٤ | ٥ | ١٤.٧١ |
| ٣ | رعاية صحية وادوية | ٢٢ | ١٢ | ١٠ | ٢٩.٤١ |
| ٤ | خدمات ومنتجات صناعية وسيارات | ٧ | ٧ | - | صفر |
| ٥ | عقارات | ٣٥ | ٢٢ | ١٣ | ٣٨.٢٤ |
| ٦ | سياحة وترفيه | ١٩ | ١٩ | - | صفر |
| ٧ | اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات | ٩ | ٩ | - | صفر |
| ٨ | اغذية ومشروبات وتبغ | ٣١ | ٢٨ | ٣ | ٨.٨٢ |
| ٩ | طاقة وخدمات مساندة | ٣ | ٣ | - | صفر |
| ١٠ | تجارة وموزعون | ٨ | ٨ | - | صفر |
| ١١ | خدمات النقل والشحن | ٧ | ٧ | - | صفر |
| ١٢ | خدمات تعليمية | ٥ | ٥ | - | صفر |
| ١٣ | خدمات مالية غير مصرفية | ٣٥ | ٣٥ | - | صفر |

| | | | | | |
|----|-------------------------|-----|-----|----|------|
| ١٤ | مقاولات وإنشاءات هندسية | ١٧ | ١٤ | ٣ | ٨.٨٢ |
| ١٥ | منسوجات وسلع معمرة | ١٠ | ١٠ | - | صفر |
| ١٦ | مواد البناء | ١٥ | ١٥ | - | صفر |
| ١٧ | ورق ومواد تعبئة وتغليف | ٦ | ٦ | - | صفر |
| | الإجمالي | ٢٦٤ | ٢٣٠ | ٣٤ | ١٠٠ |

*نسبة المساهمة = (عدد شركات العينة داخل كل قطاع ÷ إجمالي عدد شركات العينة) * ١٠٠

٢/٦ متغيرات الدراسة وطرق قياسها

يتمثل المتغير التابع في جودة الأرباح المحاسبية، بينما يتمثل المتغير المستقل في القيمة العادلة للأصول، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية، وقد تم تحديد وتوصيف تلك المتغيرات في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بجودة الأرباح المحاسبية، والقيمة العادلة للأصول ويوضح الشكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات الدراسة.



شكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات الدراسة

المصدر: اعداد الباحث

١/٢/٦ المتغير التابع: -

يتمثل المتغير التابع في جودة الأرباح المحاسبية وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس هذا المتغير على كل من:

أولاً: **تمهيد الدخل (Y₁)**: ويقاس تمهيد الدخل بنسبة الانحراف المعياري لصافي الربح قبل البنود غير العادية (الاستثنائية) إلى الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية، ويأخذ النموذج الشكل التالي (Francis et al, 2004):

$$Smoothness_{it} = \frac{\sigma(earn_{it})}{\sigma(CFO_{it})}$$

Smooth_{it} = الأرباح الممهدة للشركة (i) في السنة (t).

$\sigma(earn_{it})$ = الانحراف المعياري لصافي الربح قبل البنود غير العادية (الاستثنائية) للشركة (i) في السنة (t) مقسومة على إجمالي الأصول في أول السنة أي نهاية السنة السابقة.

$\sigma(Cfo_{it})$ = الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t) مقسومة على إجمالي الأصول في أول السنة أي نهاية السنة السابقة.

وكما ارتفعت نسبة (Smooth_{it}) دل ذلك على انخفاض تمهيد الدخل وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح، وهذا يعني أن هناك تقلبات كبيرة في الأرباح يقابلها تقلبات أقل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، أي أن الإدارة لا تستخدم الاستحقاقات في تمهيد الدخل وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. أما إذا كانت النسبة السابقة منخفضة دل ذلك على ارتفاع تمهيد الدخل وبالتالي انخفاض جودة الأرباح نتيجة لاستخدام الاستحقاقات في تمهيد الدخل، وهذا يعني انخفاض التقلبات في الأرباح مقارنة بصافي التدفقات النقدية التشغيلية (زين الدين وآخرون، ٢٠٢١).

ثانياً: **جودة الاستحقاقات الاختيارية (Y₂)**: والتي تم قياسها من خلال نموذج Jones, (1991) المعدل من قبل (Kothari et al, 2005), نظراً لاعتباره أكثر النماذج دقة والأكثر استخداماً من قبل العديد من الدراسات المحاسبية منها دراسة (Cherkasova et al. 2017؛ إبراهيم وآخرون، ٢٠١٨؛ Ame et al. 2020؛ Mulchandani et al. 2020؛ حافظ، ٢٠٢٠؛ Almomani et al., 2021؛ محمد، ٢٠٢١). ويمكن تطبيق هذا النموذج من خلال الخطوات التالية:

١- تقدير إجمالي الاستحقاقات من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$= NI_{it} - CFO_{it} TAC_{it}$$

حيث أن:

TAC_{it} : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).

NI_{it} : صافي الدخل التشغيلي للشركة (i) في الفترة (t).

CFO_{it} : صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t).

٢- تقدير الميل (B_3, B_2, B_1) في نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TAC_{it}}{A_{i(t-1)}} = \alpha_{it} + B_{i1} \left(\frac{1}{A_{i(t-1)}} \right) + B_{i2} \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{i(t-1)}} \right) + B_{i3} \left(\frac{PPE}{A_{i(t-1)}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

TAC_{it} : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).

$A_{i(t-1)}$: إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t).

ΔREV_{it} : التغير في إيرادات الشركة (i) بين العامين (t), (t-1).

ΔREC_{it} : التغير في حساب المدينين للشركة (i) بين العامين (t), (t-1).

PPE : إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات (الأصول الثابتة) للشركة (i) في الفترة (t).

ε_{it} : تشير إلى بواقي النموذج وتعبّر عن الخطأ العشوائي للشركة (i) في الفترة (t).

٣- تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية:

$$\frac{NDAC_{it}}{A_{i(t-1)}} = \alpha_{it} + B_{i1} \left(\frac{1}{A_{i(t-1)}} \right) + B_{i2} \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{i(t-1)}} \right) + B_{i3} \left(\frac{PPE}{A_{i(t-1)}} \right) + \beta_{i4} \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$NDAC_{it}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).

ROA_{it} : العائد على الأصول للشركة، ويتم قياسها من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول.

٤- تقدير الاستحقاقات الاختيارية وذلك عن طريق الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NEDAC_{it}$$

حيث أن:-

DAC_{it} : الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).

TAC_{it} : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).

$NDAC_{it}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).

فاذا كانت الاستحقاقات الاختيارية موجبة فهذا يدل على (زيادة الأرباح) وإذا كانت سالبة فهذا يدل على (تخفيض الأرباح) (سليمان, ٢٠٢١).

٢/٢/٦ المتغير المستقل: -

اعتمدت الدراسة الحالية في التعبير عن القيمة العادلة للأصول كما يلي:

$$\text{القيمة العادلة للسهم } (X) = ٧.٥ \times \text{القيمة الدفترية للسهم } X \text{ ربحية السهم}$$

القيمة الدفترية للسهم: وتم قياسها من خلال إجمالي حقوق الملكية (اجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات) مقسوما على عدد الأسهم (Jing et al, 2010).

ربحية السهم: وتم قياسها من خلال صافي الأرباح على عدد الأسهم (القطار وآخرون, ٢٠١٩).

٣/٢/٦ المتغيرات الرقابية:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على المتغير التابع (جودة الأرباح) في الشركات المساهمة المصرية ولا تدخل تلك العوامل في نطاق الدراسة ولكن يتم إضافتها بغرض ضبط العلاقة بين المتغير المستقل (القيمة العادلة للأصول) والمتغير التابع (جودة الأرباح) حتى تكون النتائج أكثر واقعية. وتتمثل المتغيرات الرقابية التي تم إضافتها الى نموذج الدراسة كما في الجدول (٢).

جدول (٢): المتغيرات الرقابية وطرق القياس

| الرمز المتغير | المتغير | القياس | مرجعية القياس | الأثر المتوقع |
|---------------|------------|---------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| Z1 | حجم الشركة | يُقاس باللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام. | (السيد, ٢٠١٨؛ نجيدة, ٢٠١٨؛ Ame, 2020؛ Mulchandani, 2020؛ حافظ, ٢٠٢٠؛ الزمر, ٢٠٢٠؛ زامل, ٢٠٢١؛ زين الدين, ٢٠٢١؛ Almomani, 2021؛ عبد المنعم, ٢٠٢١؛ محمد, ٢٠٢١) | أثر غير محدد الاتجاه نظراً لوجود اختلاف في نتائج الدراسات |

| | | | | |
|----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------|----|
| السابقة. | (2014 Ta, نجيدة, Mulchandani, ٢٠١٨؛ 2020؛ حافظ, ٢٠٢٠, الزمر, ٢٠٢٠؛ زامل, Almomani, ٢٠٢١؛ 2021, محمد, ٢٠٢١) | تقاس بقسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول للشركة في نهاية العام. | الرافعة المالية (نسبة المديونية) | Z2 |
| | (2014 Ta, نجيدة, ٢٠١٨؛ 2020 Ame, زامل, ٢٠٢١؛ عبد المنعم, ٢٠٢١؛ محمد, ٢٠٢١) | يتم حسابه من خلال قسمة صافي الربح على متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة. | اداء (ربحية) الشركة (معدل العائد على الأصول) | Z3 |
| | (عبد المنعم, ٢٠٢١) | عدد اعضاء مجلس الادارة | حجم مجلس الادارة | Z4 |
| | (Mulchandani, 2020؛ حافظ, ٢٠٢٠؛ زامل, ٢٠٢١) | تقاس بنسبة التغير في مبيعات العام الحالي إلى مبيعات العام السابق. | معدل النمو في المبيعات السنوي | Z5 |
| | (2014 Ta, السيد, ٢٠١٨؛ حافظ, ٢٠٢٠) | متغير وهمي يعبر عن نوع مكتب المراجعة, فاذا كان مكتب المراجعة من المكاتب الكبرى يأخذ قيمة (١) | نوع مكتب المراجعة | Z6 |

| | | | | |
|--|--|-----------------------------------|--|--|
| | | وإذا كان غير ذلك يأخذ قيمة (صفر). | | |
|--|--|-----------------------------------|--|--|

٣/٦ مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروضها على القوائم المالية الصادرة من الشركات محل الدراسة خلال الفترة المالية من ٢٠١٩م - ٢٠٢٣م التي تتمثل في قائمة الدخل، المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، المتاحة على موقع البورصة المصرية <http://www.egx.com.eg> وموقع مباشر <https://www.mubasher.info> بالإضافة لموقع Investing <https://www.investing.com>.

٤/٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار **Shapiro-Wilk**: لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة ويتم قبول الفرض العدمي (تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي) إذا كانت مستوى المعنوية أكبر من 5%.
- اختبار الارتباط الذاتي **Autocorrelation**: لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وتحديد مدى وجود أثر حقيقي لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام اختبار ولدريدج **Wooldridge test**. ويتم قبول الفرض العدمي (عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي) إذا كانت مستوى المعنوية أكبر من 5%.
- اختبار التداخل الخطي **Multicollinearity**: لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على جودة الأرباح المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس **Varince Inflation Factor (VIF)** من خلال تحديد تضخم التباين.
- اختبار ثبات التباين للبواقي **Heteroskedasticity**: للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي باستخدام اختبار **Breusch-Pagan** بروش باجن ويتم

قبول الفرض العدمي (افتراض تساوى تباين البواقي) اذا كان مستوى المعنوية أكبر من 5%.

- التحليل الوصفي **Descriptive Analysis**: بغرض وصف بيانات عينة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحرافات المعيارية.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Linear Regression**: لبناء نماذج لتقدير جودة الأرباح المحاسبية، فضلاً عن تحديد أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج المربعات الصغرى المعممة **Generalized Least Squares (GLS)**.

٧. تحليل بيانات الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام عدد من الأساليب الإحصائية بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١/٧ اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على اختبار Shapiro-Wilk test، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار ($Prob>z$) أكبر من (0.05)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول (٣).

بفحص نتائج الجدول رقم (٣) لوحظ أن قيم المعنوية $Prob>z$ أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم اقتراب متغيرات الدراسة (القيمة العادلة للأصول، حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، حجم مجلس الإدارة، معدل النمو، تمهيد الدخل، جودة الاستحقاقات) من التوزيع الطبيعي ولكن المتغير نوع مكتب المراجعة يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٣): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

| الرمز | المتغيرات | W | V | Z | Prob>z |
|-------|-----------------------|-------|---------|--------|--------|
| X | القيمة العادلة للأصول | 0.57 | 54.297 | 9.101 | 0.000 |
| Z1 | حجم الشركة | 0.98 | 2.523 | 2.109 | 0.017 |
| Z2 | الرافعة المالية | 0.861 | 17.566 | 6.53 | 0.000 |
| Z3 | الربحية | 0.908 | 11.639 | 5.592 | 0.000 |
| Z4 | حجم مجلس الإدارة | 0.96 | 5.039 | 3.684 | 0.000 |
| Z5 | معدل النمو | 0.145 | 107.436 | 10.652 | 0.000 |

| | | | | | |
|-------|--------|--------|-------|-------------------|----------------|
| 0.965 | -1.817 | 0.45 | 0.996 | نوع مكتب المراجعة | Z6 |
| 0.000 | 9.333 | 60.124 | 0.524 | تمهيد الدخل | Y ₁ |
| 0.000 | 7.689 | 29.222 | 0.769 | جودة الاستحقاقات | Y ₂ |

٢/٧ اختبار جودة وصلاحية نماذج الدراسة

يمكن اختبار جودة وصلاحية نماذج الدراسة من خلال الخطوات التالية.

- تطبيق نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية **OLS** لتحديد التأثير المقدر، وتقييم جودة وصلاحية النموذج المقدر، وتتمثل المشاكل الرئيسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة التداخل الخطي، مشكلة عدم ثبات التباين حد الخطأ (البواقي)، ومشكلة عدم تبعية حد الخطأ للتوزيع الطبيعي.
- في حالة عدم وجود مشاكل تتعلق بافتراضات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، يتم الاعتماد على النماذج المستخدمة لتحليل الـ **Panel Data** والتي تتمثل في نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model**، نموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effects Model**، نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effect Model**.

- أما في حالة وجود مشكلة أو أكثر من المشاكل الرئيسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة كأحد الحلول الممكنة للتعامل مع تلك المشاكل.

١/٢/٧ اختبار الارتباط الذاتي:-

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي **Autocorrelation** لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم هذا الاختبار باستخدام **Wooldridge test**، حيث إذا كانت نتائج اختبار **Wooldridge** أكبر من (0.05)، نقبل الفرضية الصفرية وهي عدم وجود ارتباط ذاتي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٤) التالي:

جدول (٤): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

| Prob > F | F(1, 69) | النماذج |
|----------------|------------------|------------------------------------------------|
| مستوى المعنوية | اختبار ف (١، ٦٩) | |
| 0.0014 | 12.220 | النموذج الأول المتغير التابع تمهيد الدخل |
| 0.2173 | 1.584 | النموذج الثاني المتغير التابع جودة الاستحقاقات |

وبإجراء هذا الاختبار تبين أن نتائج اختبار Wooldridge أقل من (0.05)، لذا سوف نرفض الفرضية الصفرية حيث تبين وجود مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الأول وقبول الفرضية الصفرية حيث تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج الثاني.

٢/٢/٧ اختبار التداخل الخطي:-

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Varince Inflation Factor، فإذا كانت قيمة التباين أقل من (10) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في نموذج الدراسة، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في نماذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٥) التالي:

جدول (٥): نتائج اختبار التداخل الخطي

| Y ₂ (جودة الاستحقاقات) | | Y ₁ (تمهيد الدخل) | | المتغير | الرمز |
|-----------------------------------|-------|------------------------------|-------|-----------------------|-------|
| 1/VIF | VIF | 1/VIF | VIF | | |
| .805 | 1.243 | .805 | 1.243 | القيمة العادلة للأصول | X |
| .683 | 1.464 | .683 | 1.464 | حجم الشركة | Z1 |
| .847 | 1.181 | .847 | 1.181 | الرافعة المالية | Z2 |
| .759 | 1.317 | .759 | 1.317 | الربحية | Z3 |
| .812 | 1.231 | .812 | 1.231 | حجم مجلس الإدارة | Z4 |
| .963 | 1.039 | .963 | 1.039 | معدل النمو | Z5 |
| .789 | 1.268 | .789 | 1.268 | نوع مكتب المراجعة | Z6 |

بفحص نتائج الجدول رقم (٥) لوحظ أن قيم تضخم التباين لكافة المتغيرات (القيمة العادلة للأصول، حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، حجم مجلس الإدارة، معدل النمو، نوع مكتب المراجعة) أقل من (10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي وقوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على جودة الأرباح المحاسبية.

٣/٢/٧ اختبار ثبات التباين للبواقي:-

يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity بحيث إذا كانت $\text{Prob} > \chi^2$ أقل من (0.05) فهذا يشير إلى مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام اختبار Breusch-Pagan، ويمكن توضيح نتائج ثبات التباين في نماذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٦) التالي:

جدول (٦): نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي

| Prob > F مستوى المعنوية | F(1, 69) اختبار ف (٦٩، ١) | النماذج |
|----------------------------|-------------------------------|------------------------------------------------|
| 0.021 | 5.32 | النموذج الأول المتغير التابع تمهيد الدخل |
| 0.000 | 16.38 | النموذج الثاني المتغير التابع جودة الاستحقاقات |

بفحص نتائج الجدول رقم (٦) لوحظ وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي للمتغير (Y1) حيث كانت $Prob > \chi^2$ أقل من (0.05)، في حين لوحظ وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي للمتغير (Y2) حيث كانت $Prob > \chi^2$ أقل من (0.05).

٤/٢/٧ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:-

لفحص مدى تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على اختبار Shapiro-Wilk test, حيث تم إجراء هذا الاختبار للتحقق من تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من عدمه حيث أن حد الخطأ لا يتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت $Prob > z$ أقل من (0.05) والعكس صحيح, ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (٧) التالي:

جدول (٧): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

| Prob > F | Jarque-Bera test | النماذج |
|----------|------------------|------------------------------------------------|
| 0.000 | 8140 | النموذج الأول المتغير التابع تمهيد الدخل |
| 0.000 | 519.8 | النموذج الثاني المتغير التابع جودة الاستحقاقات |

بفحص نتائج الجدول رقم (٧) لوحظ عدم تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي حيث كانت $Prob > z$ أقل من (0.05). يتضح من نتائج اختبار جودة صلاحية نماذج الدراسة وجود مشكلة الارتباط الذاتي, وجود مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي للعديد من نماذج الدراسة, فضلاً عن وجود مشكلة عدم تبعية حد الخطأ (البواقي) للتوزيع الطبيعي, مما يتطلب ضرورة اعتماد الدراسة على نموذج المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS).

٣/٧ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة, ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٨).

جدول (٨): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

| الانحراف المعياري | الحد الأعلى | الحد الأدنى | المتوسط | المتغير | الرمز |
|----------------------------|-------------|-------------------|---------|-----------------------|----------------|
| أولاً : المتغيرات المتصلة | | | | | |
| 20.508 | 118.894 | .109 | 11.879 | القيمة العادلة للأصول | X |
| 1.681 | 25.192 | 17.622 | 21.281 | حجم الشركة | Z1 |
| .266 | 2.367 | .003 | .467 | الرافعة المالية | Z2 |
| .06 | .277 | 0 | .079 | الربحية | Z3 |
| 2.383 | 15 | 6 | 9.485 | حجم مجلس الإدارة | Z4 |
| 2.601 | 33 | -1 | .413 | معدل النمو | Z5 |
| 1.223 | 9.82 | 0 | .796 | تمهيد الدخل | Y ₁ |
| .075 | .447 | 0 | .068 | جودة الاستحقاقات | Y ₂ |
| ثانياً: المتغيرات المنفصلة | | | | | |
| مشاهدات غير محققة (صفر) | | مشاهدات محققة (١) | | | |
| النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | | |
| 41.21 | 68 | 58.79 | 97 | نوع مكتب المراجعة | Z6 |

ومن خلال استقراء البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) يلاحظ أن متوسط القيمة العادلة للأصول على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة بلغ (١١.٨٧٩) بحد أدنى وحد أعلى (٠.١٠٩ - ١١٨.٨٩٤) على التوالي، وتشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير في القيمة العادلة للأصول ويرجع ذلك إلى اختلاف حجم الأصول.

- بالنسبة لحجم الشركة محل الدراسة بلغت قيمة المتوسط (٢١.٢٨١) بحد أدنى وحد أعلى (١٧.٦٢٢ - ٢٥.١٩٢) على التوالي، وهذا يشير إلى وجود تفاوت كبير لحجم الشركة بين عينة الدراسة ويرجع ذلك لاختلاف حجم منتجات الشركة وطبيعة النشاط وحصتها السوقية، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة يلاحظ ارتفاع هذا المتوسط عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (٥.١٩٧١٦٧) في دراسة (Ame, 2020)، كما بلغ (٣.١١٣) في دراسة (الزمر، ٢٠٢٠)، وبلغ (١٠.٠٤٤٧٧) في دراسة (نكي، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى وجود تقارب مع دراسة (السيد، ٢٠١٨) حيث بلغ (٢١.٧٣)، كما بلغ (٢١.٣٧٢) في دراسة (الجوهري، ٢٠٢١)، وايضاً بلغ (٢٠.٠٩٣) في دراسة (نجيدة، ٢٠١٨)، كما بلغ (٢٠.٢٤٣ - ٢٠.٣٠٤٨٠) في دراسة كل من (حافظ، ٢٠٢٠؛ زامل، ٢٠٢١) على التوالي، واخيراً بلغ (٢٠.٣٥٧١)، (Pratiwi, 2021؛ عبد المنعم، ٢٠٢١؛ عيسى، ٢٠٢١).

- بالنسبة لمتوسط الرافعة المالية بلغ (٠.٤٦٧) بحد أدنى وحد أعلى (٠.٠٠٣ - ٢.٣٦٧) على التوالي، ويلاحظ ان نسبة الرافعة المالية لعينة الدراسة بلغت ٤٦٪ تقريباً وهذا

يشير إلى أن ٤٦٪ تقريباً من إجمالي أصول هذه الشركات تم تمويلها بالملكية و(٥٤٪) تم تمويلها عن طريق الديون، وهذا يعني زيادة نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في عينة الدراسة، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة يلاحظ أن هذا المتوسط أعلى من دراسة (Ta,2014) حيث بلغ (٠.٣٨٨١)، كما بلغ (٠.٨٨٠٠) في دراسة (نكي، ٢٠٢١)، كما يلاحظ وجود تقارب مع دراسة (نجيدة، ٢٠١٨) حيث بلغ (٠.٤١٣١) ومن دراسة (حافظ، ٢٠٢٠) حيث بلغ (٠.٥٠٧) ، كما بلغ (٠.٥٧٣٦) في دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١)، وبلغ (٠.٤١٦) في دراسة (عيسى، ٢٠٢١)، كما بلغ (٠.٤٢٨٦٨٩) في دراسة (زامل، ٢٠٢١)، وبلغ (٠.٥٨٢) في دراسة (الجوهري، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (١.١١٥) في دراسة (الزمر، ٢٠٢٠)، كما بلغ (٤٩.٠٣١٤) في دراسة (محمد، ٢٠٢١).

- فيما يتعلق بالربحية حيث أن متوسط الربحية بلغ (٠.٧٩) بحد أدنى وحد أعلى (٠.٢٧٧) على التوالي، مما يشير إلى وجود تفاوت كبير في مستوى الربحية بين عينة الدراسة، بالإضافة إلى أن الشركات عينة الدراسة في المتوسط قد حققت أرباح تعادل ٧٩٪ تقريباً من الأصول المستثمرة، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة يلاحظ أن هذا المتوسط أعلى من دراسة (نجيدة، ٢٠١٨) حيث بلغ (٠.٢٩٠)، كما بلغ (-٠.١٧٩٢) في دراسة (Ta, 2014)، كما يلاحظ وجود تقارب مع دراسة (زامل، ٢٠٢١) حيث بلغ (٠.٠٦٩٣٩١)، كما بلغ (٠.٠٥٩٩) في دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١)، وبلغ (٠.٠٦٥) في دراسة (الجوهري، ٢٠٢١)، وأخيراً بلغ (٠.٠٥٨)، (٠.٥٧٠٦) في دراسة كل من (عيسى، ٢٠٢١؛ نكي، ٢٠٢١) على التوالي، بالإضافة إلى وجود انخفاض عن بعض الدراسات السابقة حيث بلغ (١٥٥٤٨٦٧) في دراسة (Ame, 2020)، كما بلغ (٢.٥٢٣٥) في دراسة (محمد، ٢٠٢١).

- بالنسبة لمتوسط حجم مجلس الإدارة للشركات محل العينة بلغ (٩.٤٨٥) بحد أدنى وحد أعلى (٦ - ١٥) عضواً على التوالي، وتشير النتائج إلى وجود تفاوت بين الشركات عينة الدراسة، ويرجع ذلك لاختلاف حجم الشركة وطبيعة نشاطها، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة يلاحظ وجود ارتفاع عن دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١) حيث بلغ (٧.٨٩٩٧).

- وبالنسبة لمتوسط معدل النمو بلغ (٠.٤١٣) بحد أدنى وحد أعلى (١ - ٣٣) على التوالي، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة يلاحظ وجود ارتفاع عن دراسة

(زامل، ٢٠٢١) حيث بلغ (٠.١٧٢٠٤٤)، كما بلغ (٠.٠٨٢) في دراسة الجوهري (٢٠٢١)، وبلغ (٠.١١٩) في دراسة (عيسى، ٢٠٢١)، وايضاً بلغ (٠.١١٤٣٢) في دراسة (نكي، ٢٠٢١)، بينما يلاحظ وجود انخفاض عن دراسة (حافظ، ٢٠٢٠) حيث بلغ (١.٣٨٤).

- بالنسبة لمتوسط تمهيد الدخل بلغ (٠.٧٩٦) بحد أدنى وحد أعلى (٠، ٩.٨٢) على التوالي، وتشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين الشركات عينة الدراسة ويرجع ذلك إلى اختلاف دوافع إدارة الشركات لممارسة تمهيد الدخل، ويلاحظ أن قيمة متوسط تمهيد الدخل للشركات عينة الدراسة مرتفعة وهذا يشير إلى انخفاض تمهيد الدخل وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة يلاحظ وجود انخفاض عن دراسة (نجيدة، ٢٠١٨) حيث بلغ (٥.٨٥٩٦)، كما بلغ (٠.٨١٠٤) في دراسة (الحوشي، ٢٠١٩)، وبلغ (١.١٥٧٣٩١) في دراسة (زامل، ٢٠٢١)، بالإضافة إلى وجود تقارب مع دراسة (محمد، ٢٠٢١) حيث بلغ (٠.٧٨٤٤).

- واخيراً بالنسبة لمتوسط جودة الاستحقاق على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة حيث بلغ (٠.٦٨) بحد أدنى وحد أعلى (٠، ٠.٤٤٧) على التوالي، وهذا يشير إلى أن القيمة المطلقة للبواقي والتي تمثل الاستحقاقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح كمتغير عكسي لجودة الأرباح مرتفعة حيث بلغت (٠.٦٨) وهذا يعني أن ٦٨٪ من شركات عينة الدراسة تقوم بإدارة الأرباح مما يشير إلى انخفاض جودة الاستحقاق وبالتالي انخفاض جودة الأرباح، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة يلاحظ وجود ارتفاع عن دراسة (محمد، ٢٠٢١) حيث بلغت (٠.٠١٣٩)، كما بلغت (٠.٠٤٤٠) في (دراسة الحوشي، ٢٠١٩)، بالإضافة إلى وجود تقارب مع دراسة (نجيدة، ٢٠١٨) حيث بلغت (٠.٦٦٥)، في حين يلاحظ وجود انخفاض عن دراسة (زامل، ٢٠٢١) حيث بلغ (٠.١٠٣٩٣٩).

- أما فيما يتعلق بالمتغيرات المنفصلة بلغت نسبة الشركات التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى حيث بلغت (٥٨.٧٩٪) بما يعادل (٩٧) مشاهدة بينما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأخرى (٦٨) مشاهدة بنسبة (٤١.٢١٪)، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى مع الدراسات السابقة يلاحظ ارتفاع نسبة شركات الدراسة الحالية عن دراسة (عيسى، ٢٠٢١) حيث بلغت (٣٩.٤٪)، كما بلغ متوسط مكاتب المراجعة الكبرى

(٠.٣٤)، أي بنسبة (٣٤٪) في دراسة (حافظ، ٢٠٢٠)، بينما يوجد انخفاض عن دراسة (Ta, 2014) حيث بلغت قيمة المتوسط (٠.٦٧٧١)، أي بنسبة (٦٧٪).

٨. اختبار الفروض واستخلاص النتائج

اعتمدت الدراسة في اختبار فروضها على النماذج الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات الزمنية المتقطعة Panel Data باستخدام البرنامج الإحصائي Stata/IC 15، والتي تجمع بين أسلوب البيانات القطاعية Cross sectional Data وأسلوب بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data ويمكن توضيح نتائج اختبار فروض الدراسة كما يلي:

١/٨ اختبار أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية
لاختبار أثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وفقاً لطريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares) لتحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية وصياغة نموذج مكون من أثر القيمة العادلة للأصول التي يمكن من خلالها تقدير جودة الأرباح المحاسبية بدقة عالية. ويمكن توضيح نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية من خلال الجدول رقم (٩).

جدول (٩): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية (تمهيد الدخل)

باستخدام نموذج المربعات الصغرى المعممة GLS reersion

| تمهيد الدخل Y_1 | | | | المتغير | الرمز |
|---------------------------|---------------------|--------------------------|---------------------|-----------------------------|-------|
| p-value مستوى المعنوية | t-value اختبارات | St.Err الخطأ المعياري | B معامل الانحدار | | |
| .042 | 2.04 | .003 | .005 | القيمة العادلة للأصول | X |
| .006 | 2.73 | .024 | .066 | حجم الشركة | Z1 |
| .007 | -2.70 | .141 | -.382 | الرافعة المالية | Z2 |
| .009 | 2.63 | .76 | 1.996 | الربحية | Z3 |
| .000 | -4.87 | .013 | -.063 | حجم مجلس الإدارة | Z4 |
| .000 | 5.04 | .006 | .03 | معدل النمو | Z5 |
| .862 | 0.17 | .058 | .01 | نوع مكتب المراجعة | Z6 |
| -0.55 | .494 | -.273 | .015 | الثابت Constant | |
| 164 | | | | عدد المشاهدات Number of obs | |
| 197.857 | | | | اختبار كاي Chi-square | |

يتضح من نتائج الجدول رقم (٩) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم في التنبؤ بتمهيد الدخل، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (197.857)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية P-value أقل من (0.01) وهذا يعنى أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة عالية.
- وجود أثر معنوي ايجابي لكل من (القيمة العادلة للأصول) على تمهيد الدخل بمعامل انحدار بلغ (0.005) عند مستوى معنوية (0.042)، وجود أثر معنوي ايجابي لمتغير (حجم الشركة) على تمهيد الدخل بمعامل انحدار بلغ (0.066) عند مستوى معنوية (0.006)، وجود أثر معنوي ايجابي لمتغير (الربحية) على تمهيد الدخل بمعامل انحدار بلغ (1.996) عند مستوى معنوية (0.009)، وجود أثر معنوي ايجابي لمتغير (معدل النمو) على تمهيد الدخل بمعامل انحدار بلغ (0.03) عند مستوى معنوية (0.000).

$$Y_1 = 0.015 + 0.005 X + 0.066 Z1 - 0.382 Z2 + 1.996 Z3 - 0.063 Z4 + 0.03 Z5 + 0.01 Z6$$

- بينما لوحظ وجود أثر سلبي لمتغير (الرافعة المالية) على تمهيد الدخل بمعامل انحدار بلغ (-0.382) عند مستوى معنوية (0.007)، أيضا لوحظ وجود أثر سلبي لمتغير (حجم مجلس الإدارة) على تمهيد الدخل بمعامل انحدار بلغ (-0.063) عند مستوى معنوية (0.000)، في حين لوحظ عدم وجود أثر معنوي لنوع مكتب المراجعة على تمهيد الدخل، ويمكن توضيح ذلك من خلال معادلة خط الانحدار التالية:
- فيما يتعلق بنتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية مفاة بتمهيد الدخل فتشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول رقم (٩) إلى وجود تأثير معنوي موجب لكل من (القيمة العادلة للأصول - حجم الشركة - والربحية - ومعدل النمو) على تمهيد الدخل.
- بالنسبة للقيمة العادلة للأصول تختلف نتائج الدراسة عما توصلت اليه دراسة (محمد، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS على تمهيد الدخل. وبالنسبة لحجم الشركة يتفق ذلك مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة (السيد، ٢٠١٨؛ زامل، ٢٠٢١) من وجود تأثير معنوي موجب (لحجم الشركة) على تمهيد الدخل ومن ثم انخفاض جودة الأرباح، بينما

تختلف نتائج الدراسة عما توصلت إليه العديد من الدراسات (نجيدة, ٢٠١٨؛ سمعان, ٢٠١٨؛ زين الدين, ٢٠٢١؛ محمد, ٢٠٢١) حيث أشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي (لحجم الشركة) على تمهيد الدخل كمؤشر عن جودة الأرباح المحاسبية. أما بالنسبة (للربحية) يلاحظ أنها تتفق مع دراسة (زامل, ٢٠٢١) حيث أشارت إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية للربحية على تمهيد الدخل, بينما اختلفت مع دراسة (نجيدة, ٢٠١٨؛ سمعان, ٢٠١٨) حيث اشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي للربحية على تمهيد الدخل. واخيراً بالنسبة (لمعدل النمو) يلاحظ انها تختلف مع (دراسة زامل, ٢٠٢١) حيث اشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية لمعدل النمو على جودة الأرباح باستخدام تمهيد الدخل حيث انها غير معنوية.

- كما تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود تأثير سلبي (للرفعة المالية - وحجم مجلس الادارة) على تمهيد الدخل, ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (سمعان, ٢٠١٨؛ زامل, ٢٠٢١) من وجود تأثير معنوي سالب للرافعة المالية على تمهيد الدخل, في حين تختلف نتائج الدراسة مع دراسة (نجيدة, ٢٠١٨؛ محمد, ٢٠٢١) حيث اشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي للرافعة المالية على تمهيد الدخل. اما بالنسبة لحجم مجلس الادارة تختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (زين الدين, ٢٠٢١) حيث اشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الادارة على تمهيد الدخل.
- واخيراً تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى عدم وجود تأثير معنوي (لنوع مكتب المراجعة) على تمهيد الدخل, ويتفق نتائج الدراسة مع دراسة (زين الدين, ٢٠٢١) حيث أشارت إلى عدم وجود تأثير لنوع مكتب المراجعة على تمهيد الدخل, بينما اختلفت مع دراسة (السيد, ٢٠١٨) حيث اشارت إلى وجود تأثير معنوي موجب لنوع مكتب المراجعة على تمهيد الدخل.

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية", حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي لكل من (القيمة العادلة للأصول، حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، حجم مجلس الإدارة، معدل النمو) على تمهيد الدخل.

جدول (١٠): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية (جودة الاستحقاقات) باستخدام نموذج المربعات الصغرى المعممة GLS regression

| Y ₂ جودة الاستحقاقات | | | | المتغير | الرمز |
|---------------------------------|---------------------|-----------------------------|------------------------|-----------------------|---------------|
| p-value مستوى المعنوية | t-value اختبار ت | St.Err الخطأ المعياري | B معامل الانحدار | | |
| .83 | 0.21 | .000192 | .0000412 | القيمة العادلة للأصول | X |
| .277 | 1.09 | .002 | .002 | حجم الشركة | Z1 |
| .175 | -1.36 | .011 | -.015 | الرافعة المالية | Z2 |
| 0.000 | 4.00 | .076 | .304 | الربحية | Z3 |
| .016 | -2.41 | .001 | -.003 | حجم مجلس الإدارة | Z4 |
| 0.000 | 4.42 | .001 | .005 | معدل النمو | Z5 |
| .126 | -1.53 | .008 | -.012 | نوع مكتب المراجعة | Z6 |
| .555 | 0.59 | .047 | .028 | الثابت constant | |
| 164 | | | | عدد المشاهدات | Number of obs |
| 63.658 | | | | اختبار كاي | Chi-square |

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٠) ما يلي:

- معنوية النموذج المستخدم في التنبؤ بجودة الاستحقاقات، حيث بلغت قيمة (Chi-square) المحسوبة (63.658)، عند مستوى ثقة (99%) وذات دلالة معنوية (P-value أقل من (0.01) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخاص بهذا الفرض يتمتع بملاءمة مقبولة.
- وجود أثر معنوي ايجابي لكل من (الربحية) على جودة الاستحقاقات بمعامل انحدار بلغ (0.304). عند مستوى معنوية (0.000)، وجود أثر معنوي ايجابي لمتغير (معدل النمو) على جودة الاستحقاقات بمعامل انحدار بلغ (0.005). عند مستوى معنوية (0.000).
- بينما لوحظ وجود أثر سلبي لمتغير (حجم مجلس الإدارة) على جودة الاستحقاقات بمعامل انحدار بلغ (-0.003) عند مستوى معنوية (0.000)، أيضا لوحظ وجود أثر سلبي لمتغير (حجم مجلس الإدارة) على جودة الاستحقاقات بمعامل انحدار بلغ (-0.063) عند مستوى معنوية (0.000)، في حين لوحظ عدم وجود أثر معنوي القيمة العادلة للأصول، حجم الشركة، الرافعة المالية و نوع مكتب المراجعة على جودة الاستحقاقات ، ويمكن توضيح ذلك من خلال معادلة خط الانحدار التالية:

$$Y_1 = 0.028 + 0.0000412 X + 0.002 Z1 - 0.015 Z2 + 0.304 Z3 - 0.003 Z4 + 0.005 Z5 - 0.012 Z6$$

- اما فيما يتعلق بنتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية مقياس جودة الاستحقاقات فتشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الواردة في الجدول رقم (١٠) إلى وجود تأثير معنوي موجب (للربحية - معدل النمو) على جودة الاستحقاقات، ويتفق ذلك مع دراسة (زامل، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى وجود علاقة موجبة بين (الربحية) وجودة الأرباح باستخدام جودة الاستحقاقات، ويتفق أيضاً مع دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١؛ Ame et al. 2020) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي موجب لربحية الشركة على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، بينما تختلف نتائج الدراسة عما توصلت إليه العديد من الدراسات (نجيدة، ٢٠١٨؛ سمعان، ٢٠١٨) حيث اشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي (للربحية) على جودة الاستحقاقات. اما بالنسبة (لمعدل النمو) تختلف نتائج الدراسة مع دراسة (زامل، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى عدم وجود علاقة بين (معدل النمو) وجودة الأرباح باستخدام الاستحقاقات، وكذلك اشارت دراسة (حافظ، ٢٠٢٠) إلى عدم وجود تأثير معنوي (لمعدل النمو) على القيمة المطلقة للبقاقي (إدارة الأرباح).
- كما تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود تأثير سلبي (لحجم مجلس الادارة) على جودة الاستحقاقات، في حين تختلف نتائج الدراسة عما توصلت اليه دراسة (زين الدين، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى عدم وجود تأثير (لحجم مجلس الادارة) على جودة الاستحقاقات كمؤشر عن جودة الأرباح المحاسبية، كما توصلت دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢١) إلى عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح).
- واخيرا تشير نتائج تحليل الانحدار إلى عدم وجود أثر معنوي (للقيمة العادلة للأصول - حجم الشركة - الرافعة المالية - ونوع مكتب المراجعة) على جودة الاستحقاقات، فيما يتعلق بالقيمة العادلة للأصول تختلف نتائج الدراسة عما توصلت إليه دراسة (سليمان، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى وجود تأثير ايجابي معنوي للنبود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة على الاستحقاق الاختياري وبالتالي على ادارة الأرباح، بالإضافة إلى دراسة (محمد، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى وجود تأثير ايجابي لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS في البيئة المصرية على جودة الاستحقاقات. اما بالنسبة لحجم الشركة تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات (نجيدة، ٢٠١٨؛ سمعان، ٢٠١٨؛ زين الدين، ٢٠٢١) بعدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على جودة الاستحقاقات، في حين تختلف نتائج الدراسة عما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى وجود تأثير معنوي موجب لحجم الشركة على جودة

الاستحقاقات، بالإضافة إلى دراسة (زامل، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى وجود تأثير سلبي بين حجم الشركة وجودة الاستحقاقات. وكذلك أشارت دراسة (حافظ، ٢٠٢٠) إلى وجود تأثير معنوي سالب لحجم الشركة على ادارة الأرباح ومن ثم جودة الأرباح، كما اشارت دراسة كل من (Ame et al. 2020؛ Almomani et al. 2021) إلى وجود تأثير معنوي سالب لحجم الشركة على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) كمؤشر لجودة الأرباح. اما بالنسبة للرافعة المالية تتفق نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة (نجيدة، ٢٠١٨؛ سمعان، ٢٠١٨؛ زامل، ٢٠٢١) بعدم وجود تأثير معنوي (لرافعة المالية) على جودة الاستحقاقات، كما اشارت دراسة (حافظ، ٢٠٢٠) إلى عدم وجود تأثير معنوي للرافعة المالية على ادارة الأرباح، بينما تختلف نتائج الدراسة مع دراسة (محمد، ٢٠٢١) حيث اشارت إلى وجود تأثير معنوي سالب للرافعة المالية على جودة الاستحقاقات، كما اشارت دراسة (Almomani et al. 2021) الى وجود تأثير معنوي سالب للرافعة المالية على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (ادارة الأرباح) كمؤشر لجودة الأرباح. واخيراً بالنسبة لنوع مكتب المراجعة تتفق مع دراسة (زين الدين، ٢٠٢١) والتي تشير إلى عدم وجود أثر لنوع مكتب المراجعة على جودة الاستحقاق، بينما تختلف مع دراسة (حافظ، ٢٠٢٠) والتي تشير إلى وجود تأثير معنوي لنوع مكتب المراجعة على ادارة الأرباح ومن ثم على جودة الأرباح.

يتضح مما سبق أنه يمكن قبول الفرض الثاني القائل بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر القيمة العادلة للأصول على جودة الأرباح المحاسبية"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من القيمة العادلة للأصول، حجم الشركة، الرافعة المالية ونوع مكتب المراجعة على جودة الاستحقاقات.

٢/٨ دراسة الفروق بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول متغيرات الدراسة: لفحص الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول متغيرات الدراسة، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول متغيرات الدراسة".

وقد اعتمدت الدراسة على اختبار كروسكال ولس لمقارنة متغيرات الدراسة بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة، فإذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أقل من (0.05) فهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية حول

متغيرات الدراسة ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول متغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (١١) التالي:

الجدول (١١): الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول متغيرات الدراسة

| متغيرات الدراسة | الموارد الأساسية | رعاية صحية وادوية | عقارات | اغذية ومشروبات وتبغ | مقاولات وانشاءات | كروسكال ولس | مستوى المعنوية |
|-----------------------|------------------|-------------------|--------|---------------------|------------------|-------------|----------------|
| جودة الاستحقاقات | 108.50 | 79.52 | 79.48 | 91.20 | 67.67 | 8.30 | 0.081 |
| تمهيد الدخل | 87.00 | 86.04 | 76.12 | 89.67 | 90.67 | 2.37 | 0.668 |
| القيمة العادلة للأصول | 124.73 | 92.97 | 63.28 | 78.47 | 84.13 | 28.65 | 0.000 |
| حجم الشركة | 95.10 | 78.25 | 82.35 | 99.83 | 68.70 | 5.00 | 0.288 |
| الرافعة المالية | 58.50 | 79.57 | 87.53 | 99.83 | 90.63 | 8.35 | 0.080 |
| الربحية | 111.90 | 91.77 | 57.47 | 130.20 | 78.67 | 42.33 | 0.000 |
| حجم مجلس الإدارة | 98.63 | 97.50 | 62.04 | 77.17 | 110.50 | 24.94 | 0.000 |
| معدل النمو | 78.85 | 84.50 | 83.07 | 97.10 | 62.29 | 4.17 | 0.383 |

تشير نتائج الجدول إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري في بعض متغيرات الدراسة، بينما لم تظهر فروق معنوية في متغيرات أخرى. بالنسبة لجودة الاستحقاقات، لم تكن الفروق ذات دلالة إحصائية (٠.٠٨١)، رغم أن قطاع الموارد الأساسية سجل أعلى متوسط (١٠٨.٥٠) وأقل متوسط كان في قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية (٦٧.٦٧). كذلك، لم تظهر فروق معنوية في تمهيد الدخل (٠.٦٦٨)، حيث تقاربت المتوسطات بين القطاعات. في المقابل، كانت الفروق في القيمة العادلة للأصول معنوية (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى اختلاف واضح بين القطاعات، حيث سجل قطاع الموارد الأساسية أعلى متوسط (١٢٤.٧٣) بينما كان الأدنى في قطاع العقارات (٦٣.٢٨). كما لم تكن الفروق في حجم الشركة معنوية (٠.٢٨٨)، لكن تفاوتت المتوسطات بين قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ (٩٩.٨٣) وقطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية (٦٨.٧٠). وبالمثل، لم تكن الفروق في الرافعة المالية معنوية (٠.٠٨٠)، رغم

تفاوت المتوسطات بين قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ (٩٩.٨٣) وقطاع الموارد الأساسية (٥٨.٥٠). أما الربحية، فقد أظهرت فروقاً معنوية (٠.٠٠٠٠)، حيث كان أعلى متوسط في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ (١٣٠.٢٠) وأدناه في قطاع العقارات (٥٧.٤٧). كما كانت الفروق في حجم مجلس الإدارة معنوية (٠.٠٠٠٠)، حيث سجل قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية أعلى متوسط (١١٠.٥٠)، بينما سجل قطاع العقارات أقل متوسط (٦٢.٠٤). وأخيراً، لم تكن الفروق في معدل النمو معنوية (٠.٣٨٣)، رغم أن قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ سجل أعلى متوسط (٩٧.١٠) وأقل متوسط كان في قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسي (٦٢.٢٩).

ومما سبق يتضح قبول الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول متغيرات الدراسة".

٩. النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

تأسيساً على ما تقدم في الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن استخلاص نتائج الدراسة وتوصياتها ومجالات البحث المستقبلية كما يلي:-

١/٩ نتائج الدراسة:

- ١) أظهرت النتائج أن هناك تأثير معنوي موجب للقيمة العادلة للأصول على تمهيد الدخل بدلالة كل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم، يعني ذلك أن الشركات التي تعتمد على تقييم أصولها بالقيمة العادلة يؤدي إلى زيادة قيمة مؤشر تمهيد الدخل وهذا يعني أن هناك تقلبات كبيرة في الأرباح يقابلها تقلبات أقل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، أي أن الإدارة لا تستخدم الاستحقاقات في تمهيد الدخل وهذا يشير إلى انخفاض تمهيد الدخل وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.
- ٢) كما تظهر النتائج وجود تأثير معنوي موجب لحجم الشركة والربحية على تمهيد الدخل، بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة والربحية كلما زادت قيمة مؤشر تمهيد الدخل مما يشير إلى أن هناك تقلبات كبيرة في الأرباح يقابلها تقلبات أقل في صافي التدفقات النقدية التشغيلية، أي أن الإدارة لا تستخدم الاستحقاقات في تمهيد الدخل وهذا يشير إلى انخفاض تمهيد الدخل وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. فإن الشركات كبيرة الحجم تسعى إلى تقديم صورة مالية تتصف بالقوة لتلبية

توقعات المستثمرين, مما يدفعها إلى الحد من التقلبات في الأرباح. ومن ناحية أخرى أن زيادة الربحية تحد من ممارسة الإدارة تمهيد الدخل وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح ويرجع ذلك إلى كفاءة الشركات في استغلال مواردها بشكل جيد بهدف تحقيق أرباح.

(٣) أشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي للرافعة المالية وحجم مجلس الإدارة على تمهيد الدخل, أي أنه كلما زادت الرافعة المالية وحجم مجلس الإدارة تقل قيمة مؤشر تمهيد الدخل وهذا يعني أن تذبذب التدفقات النقدية التشغيلية أكبر من التذبذب في صافي الربح قبل البنود الاستثنائية (غير العادية) وهذا يشير إلى ارتفاع تمهيد الدخل وبالتالي انخفاض جودة الأرباح نتيجة استخدام الاستحقاقات في تمهيد الدخل. وهذا يشير إلى أن الشركات التي تعتمد على الديون في تمويل اصولها يؤدي إلى زيادة مديونية الشركة وتكون أكثر عرضة للمخاطر المالية, فالشركات الغير قادرة على توليد دخل لتغطية التزاماتها المالية (مثل سداد الديون), فإنها قد تواجه صعوبة في دفع هذه الديون في وقتها المحدد, مما يؤدي إلى تدهور وضعها المالي, وتحملها أعباء مالية ثابتة مثل دفع فوائد مستحقة على القروض وهذا يمثل عبئ على هذه الشركات, مما يؤدي إلى تمهيد الدخل وبالتالي انخفاض جودة الأرباح.

(٤) أشارت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لنوع مكتب المراجعة على تمهيد الدخل, يعني ذلك أن نوع مكتب المراجعة سواء كان من مكاتب المراجعة الكبرى أو من المكاتب الاخرى لا يؤثر بشكل ملحوظ على تمهيد الدخل.

(٥) أوضحت النتائج وجود تأثير معنوي موجب للربحية ومعدل النمو على جودة الاستحقاقات, وهذا يعني أن زيادة الربحية ومعدل النمو يؤدي إلى زيادة القيمة المطلقة للبواقي في نموذج جونز وبالتالي انخفاض جودة الاستحقاقات مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح.

(٦) في حين تظهر النتائج وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على جودة الاستحقاقات, يعني ذلك أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة انخفضت القيمة المطلقة

للبنوك في نموذج جونز وبالتالي زيادة جودة الاستحقاقات مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح.

(٧) وأخيراً أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي للقيمة العادلة للأصول وحجم الشركة والرافعة المالية ونوع مكتب المراجعة على جودة الاستحقاقات.

٢/٩ توصيات الدراسة:

- الزام كافة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتطبيق القيمة العادلة للأصول، مع اجراء الرقابة الدورية من قبل الجهات المسؤلة عن أسواق المال للتحقق من تطبيق القيمة العادلة للأصول.
- اجراء دورات تدريبية لمعدي القوائم المالية والمراجعين حول محاسبة القيمة العادلة للأصول.
- تخفيض عدد اعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية نظراً لانخفاض جودة الأرباح بزيادة عدد اعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة التمويل التي تتبعها الشركات.
- تشجيع الشركات على الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة في شكل نقدية كمصدر من مصادر التمويل الداخلي.
- تعزيز الرقابة الداخلية للحد من ممارسة تمهيد الدخل وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.
- توصي الدراسة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بضرورة تحسين قدرتها وكفاءتها في استغلال مواردها لكي تحقق الأرباح.
- أهمية زيادة عدد اعضاء مجلس الإدارة مما يؤدي إلى انخفاض ادارة الأرباح.
- عدم الاقتصار على مقياس واحد فقط لقياس جودة الأرباح، بل يجب استخدام أكثر من مقياس لقياس جودة الأرباح.
- تناول مقاييس أخرى لقياس جودة الأرباح لم يتم استخدامها في هذه الدراسة، مثل استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية للأرباح.

٣/٩ مجالات البحث المستقبلية:

- في ضوء نتائج الدراسة الحالية، يمكن اقتراح مجالات الدراسات المستقبلية التالية:
- أثر محاسبة القيمة العادلة على اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم والسندات للشركات المدرجة في البورصة المصرية.
 - أثر تطبيق القيمة العادلة في قرارات التمويل، سواء كان ذلك من خلال الديون أو الأسهم.
 - محاسبة القيمة العادلة ودورها في تعزيز الشفافية، وانعكاس ذلك على السوق المصري.
 - أثر تطبيق القيمة العادلة على الاحتفاظ بالنقدية.
 - التحديات التي تواجه المحاسبين في تطبيق القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة كالسوق المصري.
 - محاسبة القيمة العادلة ودورها في تقييم الشركات.
 - محاسبة القيمة العادلة ودورها في تقليل مخاطر الاستثمار.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، علاء الدين توفيق؛ البراك، هشام بن محمد (٢٠١٨). أثر العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وتوقيت إصدار تقرير المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٣، ١٧٠ - ٢٠٣.

إدريس، مایسة مصطفى محمد (٢٠٢٠). أثر خطر المراجعة الكلي الناتج عن إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة على درجة مصداقية النتائج. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١١(٤)، ١ - ٢٨.

بريك، دعاء أحمد سعيد فارس (٢٠٢٠). دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢(٣)، ٤٦٠ - ٥١٦.

البيسوني، هيثم محمد عبد الفتاح، عاشور، إيهاب محمد كامل (٢٠٢١). أثر خصائص لجنة المراجعة وجودة الأرباح على التنبؤ بالتعثر المالي: دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢)، ٨٢٣ - ٨٨١.

جابر، خالد فتحي (٢٠١٤). استخدام المحاسبة بسعر السوق كأساس لتقدير القيمة العادلة: دراسة تطبيقية على الأسهم العقارية بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢(٢)، ٢٩٥ - ٣٦٠.

الجوهري، إبراهيم السيد محمد؛ سليمان، حامد نبيل حامد (٢٠٢١). أثر هيكل الملكية على العلاقة بين تنوع مجلس الإدارة وجودة الأرباح بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٣٥(٤)، ١٩٥ - ٢٦٣.

حافظ، سماح طارق (٢٠٢٠). أثر دور فترة إصدار تقرير المراجعة كمعدل في تفسير العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وجودة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٤(٣)، ١ - ٤٩.

الحوشي, محمد محمود (٢٠١٩). أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة دمنهور, ٣(٣), ١٤٣-٢٠٦.

خالد, هدى عصام حسن؛ أبو طالب, يحيى محمد (٢٠١٦). محاسبة القيمة العادلة وأثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (١), ٥٣٩ - ٥٦١.

ذكي, فاطمة محمد؛ فريد, فريد محرم؛ البحيري, مجدي محمد (٢٠٢١). تأثير المعلومات خارج المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على العلاقة بين جودة الأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (١), ١٤٧-١٧٤.

زامل, أحمد محمد أحمد (٢٠٢١). العلاقة بين توزيعات الأرباح وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية. مجلة البحوث التجارية, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, ٤٣(٤), ١٥ - ٦٠.

الزمر, عماد سعيد زكي (٢٠٢٠). قياس الأثر التفاعلي لمستويات عدم تماثل سلوك التكلفة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي, كلية التجارة, جامعة عين شمس, ٢٤(٤), ١ - ٤٩.

زين الدين, علي نبوي علي؛ أبو الوفا, ناصر محمد أنور؛ حسين, حاتم بدر محمود (٢٠٢١). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة, كلية التجارة, جامعة سوهاج, ٣٥(١), ٢٠٥ - ٢٥٨.

زين الدين, علي نبوي علي؛ أبو الوفا, ناصر محمد أنور؛ حسين, حاتم بدر محمود (٢٠٢١). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة, كلية التجارة, جامعة سوهاج, ٣٥(١), ٢٥٩ - ٣٠٦.

سليمان, عبد المحسن حسين محمد (٢٠٢١). أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) قياسات القيمة العادلة على إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية, كلية التجارة, جامعة بور سعيد, ٢٢(٤), ٤١٥ - ٥١٥.

سمعان, جهاد محمد شاكر حسن؛ يوسف, أبو بكر محمد شاكر حسن (٢٠١٨). أثر
تغطية المحللين الماليين للشركات على جودة الأرباح المحاسبية في سوق الأوراق
المالية المصري: دراسة إمبريقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية, كلية التجارة,
جامعة بنها, ٣٨(٣), ٢٧٣ - ٢٩٩.

السيد, أميرة حامد (٢٠١٨). دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح
ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال
السعودية. مجلة البحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة طنطا, (١), ٤١٧ - ٤٦٨.
الشطناوي, حسن محمود (٢٠١٨). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء
البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي, كلية التجارة, جامعة عين
شمس, ٢٢(٢), ٦٣٢ - ٦٧٦.

صالح, تامر محمود محمد (٢٠٢٢). أثر جودتي المراجعة والأرباح على أسعار الأسهم:
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث
المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الاسكندرية, ٦(١), ٤٣٧ - ٤٩٦.

الطويل, سحر صبحي محمد موسى؛ سامي, يسري أمين؛ الباز, مصطفى على محمود
(٢٠٠٧). المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة
المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين. الفكر المحاسبي, كلية
التجارة, جامعة عين شمس, ١١(٢), ٣٨١ - ٣٩١.

عبد العظيم, إيمان مبروك؛ العوام, عاطف محمد (٢٠١٦). تأثير الإفصاح عن الأدوات
المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية على التنبؤ بالقيمة السوقية للأسهم في
بورصة الأوراق المالية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين
شمس, (٤), ٣٣٩ - ٣٥٥.

عبد الغفار, نورهان السيد محمد (٢٠١٩). قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق
محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية
المشتقة في إدارة المخاطر المالية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات التجارية
والبيئة, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, ١٠(١), ٢٣٩ - ٣٠٨.

عبد المتعال, هبة عبد المتعال أحمد؛ مطاوع, مطاوع السعيد السيد (٢٠٢٢). أثر القياس
والإفصاح عن الأدوات المالية والتنمية المستدامة على تنشيط الاستثمار: دراسة
تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث التجارية, كلية
التجارة, جامعة الزقازيق, ٤٤(١), ٢٠٧ - ٢٥٠.

- عبد المنعم، ريم محمد محمود (٢٠٢١). العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٣(٢)، ١ - ٧٥.
- عبيد، رابوية رضا (٢٠١٧). قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢١(٢)، ٦٨٠ - ٧٣٣.
- عصيمي، أحمد زكريا زكي (٢٠١٢). أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة دراسة استطلاعية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، ١(١)، ١٣ - ١٣٢.
- العتار، حسن عبد الحميد؛ حسن، ماجد أحمد أحمد؛ مرقص، فوزي عبدالباقي فوزي (٢٠١٩). أثر جودة المراجعة على العلاقة بين جودة الأرباح وأسعار الأسهم: دراسة إمبريقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٤١(٤)، ١٦ - ٤٩.
- على، أيمن صابر سيد (٢٠١٥). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩(٢)، ٤٥ - ١٠٥.
- على، محمد عبد الحميد سيد؛ أبو طالب، يحيى محمد (٢٠١٧). دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأثرهما على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢(٢)، ٣٣ - ٥٠.
- عيسى، عارف محمود كامل (٢٠٢١). قياس أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية للمنشأة: دراسة عملية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٥(٢)، ١ - ٣٤.
- فراج، أحمد فاروق السعيد محمد (٢٠١٩). دراسة تحليلية للحد من مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية: دراسة نظرية وميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٠(٤)، ٣٦٥ - ٣٩٢.
- الفولي، فائقة جابر حسن (٢٠١٨). أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح كقياس لجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. أعمال المؤتمر الدولي الثاني: إدارة

- المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، ٢، ١١٢ - ١٢٧.
- محمد، عمر السر الحسن؛ محمد، محمد أبكر احمد (٢٠١٩). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين: دراسة ميدانية. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٣٩(٣)، ١٠٧ - ١٢٢.
- محمد، مؤمن فرحات السيد (٢٠٢١). قياس أثر تطبيق معايير IFRS في ضوء آليات الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥(١)، ١ - ٨٨.
- محمود، عبد الحميد العيسوي (٢٠٢٠). أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٤(١)، ١ - ٧٢.
- ميلاد، خليفة ابراهيم (٢٠١٢). خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ١٠(١)، ٧ - ٣٨.
- نجيدة، أميره السيد عبد العزيز إسماعيل (٢٠١٨). جودة الأرباح المحاسبية كأحد آثار المراجعة المشتركة في شركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٣٨(١)، ٧٣٩ - ٧٨٠.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Alaryan, L. A., Abu Haija, A. A., & Alrabei, A. M. (2014). The relationship between Fair Value Accounting and presence of manipulation in financial statements. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 4(1), 221-237.
- Almomani, T. M. (2021). The effects of the relationship between board diversity and earnings quality: Evidence from firms on the Amman Stock Exchange. *American International Journal of Business Management (AIJBM)*, 4(7), 39-45.
- Ame, J. O., Suleiman, M., Ebbo, I. I., & Bamanga, B. M. (2020). Impact of Ownership Structure Mechanisms on Reported Earnings Quality of Quoted Consumer Goods Companies in

- Nigeria. *Islamic University Multidisciplinary Journal*, 7(4), 115 - 126.
- Aroui, M. E. H., Bellalah, M., Hamida, N. B., & Nguyen, D. K. (2012). Relevance of fair value accounting for financial instruments: Some French evidence. *International journal of business*, 17(2), 209-220.
- Brousseau, C., Gendron, M., Bélanger, P., & Coupland, J. (2014). Does fair value accounting contribute to market price volatility? An experimental approach. *Accounting & Finance*, 54(4), 1033-1061.
- Busso, D. (2014). Does IFRS 13 Improve the Disclosure of the Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe. *GSTF Journal on Business Review (GBR)*, 3, 1-7.
- CFA Institute (2007). A Comprehensive Business Reporting Model: Financial Reporting for Investors, Accessed on 11/5/2023, Available online at: <https://www.cfainstitute.org/-/media/documents/article/position-paper/comprehensive-business-reporting-model.ashx>
- Cherkasova, V., & Rasadi, D. (2017). Earnings quality and investment efficiency: evidence from Eastern Europe. *Review of Economic Perspectives*, 17(4), 441-468.
- Chiha, H., Trabelsi, N.S. & Hamza, S.E. (2013). The effect of IFRS on earnings quality in a European stock market: Evidence from France. *Interdisciplinary Journal of Research in Business*, 2(12), 35-47.
- Fang, S. Y., Chen, S. K., & Fu, C. J. (2013). The impact of a major financial event on the value relevance of financial instruments fair value. *Journal of Asia-Pacific Business*, 14(2), 130-153.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., & Schipper, K. (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The accounting review*, 79(4), 967-1010.
- Goncharov, I. (2015). *Fair value accounting, earnings volatility, and stock price volatility*. Lancaster University Management School, Lancaster University. England.
- Gulin, D., Hladika, M., & Mićin, M. (2017). Application of the Fair Value Concept in Function of Achievement the Objectives of Financial Statement Users. In *Country Experiences in Economic Development, Management and Entrepreneurship: Proceedings of the 17th Eurasia Business and Economics Society Conference* (pp. 553-570). Springer Publishing.

- Hassan, M. S., & Mohd-Saleh, N. (2010). The value relevance of financial instruments disclosure in Malaysian firms listed in the main board of Bursa Malaysia. *International Journal of Economics and Management*, 4(2), 243-270.
- Hitz, J. M. (2007). The decision usefulness of fair value accounting—a theoretical perspective. *European accounting review*, 16(2), 323-362.
- Ionascu, M. (2012). Fair Value Measurements and Earnings Forecasts Accuracy: Evidence for Romanian Listed Companies. *Journal of Accounting and Management Information Systems*, 11(4), 532-544.
- Jing, L., & Kyu, P. (2010). The Role of Fair Value Accounting for Investment in Securities: Evidences from the Chinese Stock Exchanged Market. *iBusiness*, 2(4), 409-414.
- Kip, A. (2009). *The effect of fair value accounting on the earnings response coefficient*. Master's thesis. Faculty Economics and Business. University of Amsterdam. Netherlands
- Kothari, S. , Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of accounting and economics*, 39(1), 163-197.
- Malaquias, R. F., & Lemes, S. (2013). Disclosure of financial instruments according to International Accounting Standards: empirical evidence from Brazilian companies. *Brazilian business review*, 10(3), 82-107.
- Malaquias, R. F., & Zambra, P. (2018). Disclosure of financial instruments: Practices and challenges of Latin American firms from the mining industry. *Research in International Business and Finance*, 45, 158-167.
- Malone, L., Tarca, A., & Wee, M. (2016). IFRS non-GAAP earnings disclosures and fair value measurement. *Accounting & Finance*, 56(1), 59-97.
- Markou, D., and tsitsoni, F. (2013). *Fair Value Accounting and Earnings Quality: Listed Real Estate Companies in Sweden*. Business Administration. Master's Thesis. Karlstad Business School, Karlstad University, Sweden.
- Mulchandani, K., Mulchandani, K., & Wasan, P. (2020). Dividends and earnings quality: Evidence from India. *IIMB Management Review*, 32(2), 166-176.
- Ogundana, O. M., Iyoha, F. O., Fakile, A. S., & Joshua, A. (2018). Fair value measurement (IFRS 13) and investing decision: the standpoint of accounting academics and auditors in lagos and

- ogun state, Nigeria. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(1), 1-12.
- Palea, V. (2014). Fair value accounting and its usefulness to financial statement users. *Journal of financial reporting and accounting*, 12(2), 102-116.
- Pratiwi, W., & Pralita, T. (2021). The influence of corporate governance mechanism, accounting conservatism, and company size on earnings quality. *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, 4(01), 26-34.
- Ta, H. Q. (2014). *Effects of IFRS adoption on earnings quality: Evidence from Canada*. Doctoral Thesis, Drexel University, Philadelphia, USA.